

«مشروع قانون هستيري»
يشمل توسيعاً خطيراً
للصلاحيات «الأمنية»



صفحة (٣) ة

تراجع الخدمات في إسرائيل
مقارنة بالدول المتطورة يقسم
السكان إلى كتلتين



صفحة (٦) ة

الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٥/١٠/٢٠م الموافق ٧ محرم ١٤٣٧هـ العدد ٣٦٧ السنة الثالثة عشرة

الاسرائيلي
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الدراسات الفلسطينية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

مؤججو «الحرب الدينية»!

بقلم: أنطوان شلحت

يوضّح التقرير المنشور على الصفحة الخامسة من هذا العدد كيف يفكر عدد من النخب العسكرية الإسرائيلية الحالية بإزاء الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، وكيف يحتمل أن ينعكس هذا التفكير على صعيد الممارسات الميدانية إبان الأزمات.

وهو تقرير حول اعترافات جديدة أدلى بها العقيد عوفر فينتر بشأن أدائه خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة في صيف العام الفائت. فينتر هو القائد السابق للواء «غفعاتي» في الجيش الإسرائيلي. وأحد أبرز وجوه التيسار القومي الديني اليهودي أو الصهيونية الدينية التي تدرجت خلال الأعوام الأخيرة في أعلى سلم القيادة العسكرية الإسرائيلية. وارتبط اسمه خلال تلك الحرب أكثر شيء بواقعة كان فيها ما يحيل إلى التحولات التي طرأت على المجتمع اليهودي في إسرائيل في الأونة الأخيرة، وانعكست بكيفية ما على تركيبة الجيش الإسرائيلي وعقيدته.

والقصد واقعة قيامه كقائد للواء المذكور بتوزيع «امر قتالي» على الجنود الذين يأتَمرون بأمره في بداية الحرب، أشار فيه من ضمن أمور أخرى إلى أن المعركة العسكرية في القطاع هي «جزء من حرب دينية» تهدف إلى إلحاق هزيمة بعصو يكفر بالله إسرائيل!». وبات معروفاً أن أن جنود هذا القائد كلفوا باستخدام «إجراء (بروتوكول) هنيئيل» في منطقة رفح في نطاق مساعي قوات الجيش الإسرائيلي لمنع اختطاف الضابط هدار غولدين، وقد تُرجم ذلك بقصف مكثف للاجئين السكنية، الأمر الذي تسبّب حتى وفق المصادر الإسرائيلية بقتل ما بين ١٣٠ إلى ١٥٠ فلسطينياً بينهم الكثير من النساء والأطفال من جراء هذا القصف فقط. واستمر القصف حتى بعد إعلان الجيش مقتل غولدين، وطاول مدرسة تابعة للأونروا لجا إليها آلاف اللاجئين، مما أدى إلى مقتل عدد كبير منهم، وتحدثت سكان رفح عن وقوعهم وسط فخّ من النيران حين أخذ الجيش الإسرائيلي يقصف المنازل ويهدمها على رؤوس ساكنيها من دون تمييز. وحتى عندما حاول هؤلاء الفرار من المنازل تعرضوا للقذائف وهم في الشوارع.

وبموجب ما أكده في ذلك الحين أحد أساتذة العلوم السياسية في «جامعة بن غوريون» في بئر السبع، فإن جرائم الحرب على مر التاريخ لم ترتكب بفعل أوامر دينية فقط، غير أنه في الوقت ذاته شدّد على أن إزالة الموانع أمام ارتكاب هذه الجرائم إلى درجة إضفاء شرعية عليها يفدو أسهل عندما يتم تصوير الحرب على أنها حرب دينية ضد أناس كفار.

فصلاً عن ذلك، وفي حالة أي حرب، فإن مجرد تصويرها لا باعتبارها ناجمة عن ظروف أتية مخصصة وتغفياً الوصول إلى أهداف سياسية، وإنما بوصفها جزءاً من حرب دينية متواصلة، يتسبّب باستنباطها في لوعي الجنود إن لم يكن في وعيهم التام أنه لا يجوز وقفها إلا من خلال تحقيق حسم مطلق. ذكرنا وقتها أن تلك الواقعة تبدو ملغمة في ضوء حقيقة ازدياد حجم انخراط أبناء تيار الصهيونية الدينية ضمن القيادات التكتيكية للجيش الإسرائيلي وصفوف الجيش عامة على مدار العقدين الأخيرين.

وكان قيام إسرائيل قبل عدة أعوام بتعيين رئيس جديد لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) من أوساط المتدينين (يوoram كوهين) وقيله تعيين رئيس جديد لمجلس الأمن القومي) من هذه الأوساط نفسها (يعقوب عميدور، الرئيس السابق لهذا المجلس) قد شكّل مناسبة لاستخدام حدل داخلي حول ازدياد انحسار المحيط المعزّب من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بشخصيات تعتمد القنصات الدينية، وما يمكن أن يترتب على ذلك من تداعيات أو مداليل سياسية باعتبار هذه الأوساط يمينية بامتياز.

وإضافة إلى هؤلاء مؤخرًا مسؤولون سواهم أزرهم القائد العام الجديد للشرطة الإسرائيلية.

وما تزال آراء المتسجلين في هذا الشأن منقسمة بين قائل إن هذا «التطوّر» يضيّ بامكان نشط شيطان التطرف لأن المتدينين قد يسمعون أوامر حاخامهم لا أوامر قادتهم عندما يعارض بعضها بعضاً، وبين مؤكّد أن هؤلاء سيلتزمون متطلبات وظيفتهم الرسمية ويخلصون لها حتى إذا خالفت آراء الحاخامين. وهذا السجال الذي يتوقّع له أن يستمر يبقى مثيراً للاهتمام، خاصة حبال حقيقة أخرى فحواها أن وصول أشخاص متدينين إلى أرفع المناصب الأمنية في إسرائيل يعكس في العمق تحولات بنبوية أخذة في التعاطف في الأونة الأخيرة داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه، وتدل على أنه ما هنأ نحو نزعات أكثر تديناً وبالتالي أشدّ يمينية (وهو ما توقفتنا عنده أيضاً في العدد قبل السابق من «المشهد الإسرائيلي»).

وضمن هذه التحولات تجري كذلك تغيرات داخل تيار الصهيونية الدينية نفسه. ونوهنا أكثر من مرة في السابق إلى أن عدة أبحاث جديدة نُشرت في إسرائيل المحت إلى أن الجماعة المسماة «شبيبة التلال» التابعة لتيار الصهيونية الدينية تشكل الجيل أو الرجيل الثاني من المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، غير أن سلوكها وتوجهاتها الفكرية أكثر تطرفاً ومسيانية من التوجهات الفكرية لآبائنا الذين أسسوا في الماضي منظمة «غوش إيمونيم» المتطرفة أصلاً.

وأضاف بعض هذه الأبحاث أن أفراد تلك المجموعة يسعون إلى الانفصال عن الأجهزة التربوية القائمة وإلى الاعتزال في قم تلال فارغة في الضفة الغربية، وهم لا يقبلون بسطة الدولة ويتمسكون بأفكار غيبية متطرفة.

وهذه التوجهات داخل التيارات اليهودية الأرثوذكسية عامة والصهيونية الدينية خاصة هي أرض خصبة لنشاط «حركات جبل الهيكل» التي تعمل على إعادة بناء «الهيكل» في الحرم القدسي الشريف. ويوجه معظمهم انتقادات شديدة إلى أداء «مجلس المستوطنات» والحاخامين- وهذا ما برز على وجه الخصوص في أثناء تنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة في العام ٢٠٠٥- ويؤكدون أنهم فقدوا الثقة بهم.

في موازاة ذلك أشارت نتائج أحد هذه الأبحاث إلى أن توجيه «شبيبة التلال» انتقادات شديدة إلى المؤسسات القانونية والسلطوية يتراقف مع تفضيلها تعليمات الحاخامين المتطرفين.

بالاستناد إلى ذلك بالإمكان الافتراض أنه تجري بين مجموعة معينة منها عملية انتقال تدريجية من التعامل الرسمي مع الدولة ومؤسستها إلى التعامل الديني الصرف، وعملية تفصيل الحكم الديني (التيوقراطي) على الحكم الديمقراطي.

ولهذا المعطى أهمية بالغة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الصهيونية الدينية التقليدية كانت إلى وقت قريب ترفق راية الدمج بين الدين والدولة.

وتجمع هذه الأبحاث على أن خطة الانفصال المذكورة والتي طرحت بقوة المعضلة التي تنشأ عندما يتعارض القانون المدني مع القانون الديني، جعلت جزءاً من أبناء «شبيبة التلال» يرى في السلطة الدينية على أنها أعلى من السلطة القانونية المدنية.

ثمة جانب آخر يشير إليه فينتر من خلال اعترافاته الجديدة، يتمثّل بتحدي الجيش الإسرائيلي للمستوى السياسي، وهو ما قد يحتاج إلى وقفة ثانية.



(أفب)

القدس: الرهان الإسرائيلي المتكرر على الحل الأمني.

إسرائيل ترفض مبادرات دولية لتهدئة الأوضاع في القدس

«موقف حكومي إسرائيلي ربيع: نتنياهو لا يعترزم تقديم أي مبادرة حُسن نية للفلسطينيين خلال لقائه مع كيري وقد يبلغيه»

ببيت، إلى إقامة «سور ريع» معتبراً أن «سور الردع يعني أن عرب يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية) سيدركون أنه انتهى عهد الدولة الفلسطينية. وسور الردع هو الطريق الوحيدة لمواجهة الإرهاب. وخلال مئة عام من الصهيونية لم يكن أي شيء سهلاً هنا».

من جانبها، تطرقت وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة، عضو الكنيست تسيبي ليفني، من قائمة «المعسكر الصهيوني» إلى عملية بئر السبع، التي وقعت أول من أمس، وتبيّن أن منفذها مواطن عربي من النقب.

وقالت ليفني لموقع يديوعات أchronوت، «أمس، إن «بين أسباب ما شاهدناه في بئر السبع هو أن الحكومة تحلّل المسؤولية على كاهل مواطني الدولة»، وأكدت أن «على الحكومة أن تتخذ قرارات صعبة، بحيث توفر الأمن لمواطني إسرائيل»، وقالت ليفني «استمعت إلى النقاش حول الجدار في «مستوطنة» أرمون هنتسيف (قرب جبل المكبر)، ورأيت أن الجميع يتهرب من المسؤولية» في إشارة إلى انتقادات بان إقامة هذا الجدار «يقسم القدس»، وأضافت أن «من يعارض توفير الأمن يشكل خطراً على أمن سكان إسرائيل. وعلينا استكمال العمل في الجدار. وهذه القرارات لا تتخذ لأسباب سياسية. ووظيفة الحكومة تحمل المسؤولية ولا تطلع». وأضافت أن «الأمر الأهم الآن هو توفير الأمن لسكان القدس اليهود. والقدس ليست موحدة، ونحن نرى اليوم ذلك».

كذلك تطرق رئيس حزب «يسرائيل بيتينو»، أفيغدور ليرمان، إلى عملية بئر السبع، وقال خلال اجتماع كتلة حزبه في الكنيست، أمس، إنه «عندما يستقبل رئيس الحكومة في مكتبه القائمة العربية الموحدة ويمنعها شرعية، فهذه هي النتائج... ومن لا يريد رؤية الواقع ومعالجة أمر (النائبين في الكنيست) حين زعي وجمال زحلاقة، وكل تحريضها ضد دولة إسرائيل واليهود، عليه ألا يفاجأ عندما يظهر بعد ذلك مخرب من الناصرة أو العشاثر البدوية. وكل هذه الشرعية التي يمنحها أشخاص لأعضاء الكنيست مثل هؤلاء ليست مقبولة وهي بمثابة لعب بالنار».

رئيس أركان الجيش الأميركي الجديد يزور إسرائيل لتأكيد العلاقات القوية بين جيشي الدولتين

مع المسؤولين في إسرائيل تمحورت بالأساس حول الوجود العسكري الروسي في سورية وحول زيادة المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل «كعقوبة» وشهد دانفورّد خلال لقائه، أول

من أمس الأحد، مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع، موشيه يعلون، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي، غادي أيزنكوت، على عمق العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وقال دانفورّد، وفقاً لبيان صادر عن مكتب نتنياهو في أعقاب لقائهما، «إنني في منصبي منذ أسبوعين وهذه الدولة الأولى التي أزورها في سفرتي الأولى. وهذا يعكس العلاقات الهامة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ولكن في الحقيقة، الأمر الأهم بالنسبة لي أنني أعتقد أن أحد العوامل الجوهرية في هذه العلاقات هو العلاقات بين جيشينا. وتم بناء هذه العلاقة طوال سنين بالاستناد إلى العلاقات الشخصية والثقة والقدرة على التواصل. ولذلك كان مهما بالنسبة لي المجيء إلى هنا اليوم والاتقاء مع طاقم قيادتك والبحث في التحديات التي تحدثت عنها. لأنني واثق من أن الحل لهذه التحديات يكمن في التعاون بيننا. وأنا ملتزم بذلك ولهذا السبب أنا موجود هنا».

من جانبه، قال نتنياهو إنه «في الوقت الذي تتزايد فيه قوة المتطرفين السنة بقيادة داعش من جهة، وقوة المتطرفين الشيعة بقيادة إيران وأذرعها من الجهة الأخرى، فإنهم يهددون الشرق الأوسط كله، ولكنهم يهددون بصورة بارزة لإسرائيل أيضاً. ونشرت إيران الآن آلاف الجنود ليس بعيداً عن حدودنا في الجولان. وهناك جبهة مع حزب الله الذي يزودونه بأسلحة فتاكة، كما أنهم يحاولون تسليح حماس ولجهاة الإسلامي بطائرات هجومية من دون طيار».

وذكرت تقارير صحافية إسرائيلية أن المباحثات التي أجراها دانفورّد زار رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأميركي، الجنرال جوزيف دانفورّد، إسرائيل في مطلع الأسبوع الحالي، في أول زيارة يقوم بها إلى دولة أجنبية بعد توليه منصبه. وشهد دانفورّد خلال لقائه، أول من أمس الأحد، مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع، موشيه يعلون، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي، غادي أيزنكوت، على عمق العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وقال دانفورّد، وفقاً لبيان صادر عن مكتب نتنياهو في أعقاب لقائهما، «إنني في منصبي منذ أسبوعين وهذه الدولة الأولى التي أزورها في سفرتي الأولى. وهذا يعكس العلاقات الهامة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ولكن في الحقيقة، الأمر الأهم بالنسبة لي أنني أعتقد أن أحد العوامل الجوهرية في هذه العلاقات هو العلاقات بين جيشينا. وتم بناء هذه العلاقة طوال سنين بالاستناد إلى العلاقات الشخصية والثقة والقدرة على التواصل. ولذلك كان مهما بالنسبة لي المجيء إلى هنا اليوم والاتقاء مع طاقم قيادتك والبحث في التحديات التي تحدثت عنها. لأنني واثق من أن الحل لهذه التحديات يكمن في التعاون بيننا. وأنا ملتزم بذلك ولهذا السبب أنا موجود هنا».

من جانبه، قال نتنياهو إنه «في الوقت الذي تتزايد فيه قوة المتطرفين السنة بقيادة داعش من جهة، وقوة المتطرفين الشيعة بقيادة إيران وأذرعها من الجهة الأخرى، فإنهم يهددون الشرق الأوسط كله، ولكنهم يهددون بصورة بارزة لإسرائيل أيضاً. ونشرت إيران الآن آلاف الجنود ليس بعيداً عن حدودنا في الجولان. وهناك جبهة مع حزب الله الذي يزودونه بأسلحة فتاكة، كما أنهم يحاولون تسليح حماس ولجهاة الإسلامي بطائرات هجومية من دون طيار».

وذكرت تقارير صحافية إسرائيلية أن المباحثات التي أجراها دانفورّد

ترفض مشروع القرار الفرنسي في مجلس الأمن الذي لا يتطرق إطلاقاً إلى التحريض الفلسطيني وإلى الإرهاب الذي يمارسه الفلسطينيون. إنه يحتوي على مناشدة إلى تدويل الأماكن المقدسة. ولقد شهدنا ماذا يحدث للأماكن المقدسة في الشرق الأوسط. شهدنا ماذا حدث في تدمر وفي العراق وسورية وفي أماكن أخرى حيث يدمر المتطرفون الإسلاميون مساجد غيرهم ناهيك عن تدمير المقدسات المسيحية والمواقع التراثية والمواقع اليهودية».

وإدعى نتنياهو أن «إسرائيل ليست المشكلة في جبل الهيكل، بل إنها الحل. إننا نحافظ على الوضع القائم ونحن الطرف الوحيد الذي يقوم بذلك، سنواصل القيام بذلك بشكل يتحلى بالمسؤولية والجديّة. لم يحدث هناك أي تغيير في الوضع القائم ما عدا المحاولة التي قامت بها جهات تم تنظيمها من قبل الحركة الإسلامية في إسرائيل وأطراف خارجية من أجل تهريب المتفجرات إلى المساجد والاعتداء على الزوار اليهود من داخل تلك المساجد. فهذا يشكل تغييراً للموضع القائم وهذا فقط ما يسبب الأحداث التي جرت خلال العام المنصرم في جبل الهيكل».

وقال «إننا نعمل ضد موجة الإرهاب بشكل ممنهج وحازم. إننا نعرّز قوام قوات الأمن العاملة على الأرض ونتخذ خطوات رادعة وعقابية. وسنشرع اليوم في اتخاذ خطوات ضد التحريض بما في ذلك ضد الحركة الإسلامية التي تفق في صدارة المحرضين وسنعمل ضد مصادرها المالية على وجه الخصوص».

من ناحية أخرى نقلت صحيفة «هآرتس»، أمس، عن موظف حكومي إسرائيلي رفيع المستوى قوله إنه خلال لقائه مع وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، في برلين يوم الخميس المقبل، لا يعترزم نتنياهو تقديم أي مبادرة حُسن نية للفلسطينيين. وأضاف أن «رئيس الحكومة سيطلب بوقف التحريض والعنف وأن تتخذ السلطة الفلسطينية خطوات تثبت ذلك». وتابع الموظف أن نتنياهو قد يلقي زيارته إلى برلين في حال استمر التصعيد في الوضع الأمني.

ودعا رئيس حزب «البيت اليهودي» ووزير التربية والتعليم الإسرائيلي، نفتالي

رفعت إسرائيل في الأيام الأخيرة مبادرتين دوليتين على الأقل لتهدئة الأوضاع الأمنية المتصاعدة في القدس وفي أنحاء البلاد.

ونقل موقع «واللا» الإلكتروني، أمس الاثنين، عن مصادر عربية قولها إن إسرائيل رفضت اقتراحاً أزدنيا يقضي بإعادة السيطرة في الحرم القدسي إلى الأوقاف الإسلامية. وكشف الموقع الإلكتروني عن أنه خلال اتصالات جرت مؤخراً بين مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، والقصر الملكي الأردني، اقترح الأردن إعادة سيطرة الأوقاف الإسلامية بإدارة أردنية على الحرم القدسي، مثلما كان عليه الوضع حتى أيلول العام ٢٠٠٣. عندما اقتحم رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، أريئيل شارون، الحرم وأعقب ذلك اندلاع الانتفاضة الثانية.

ويشار إلى أنه في تلك الفترة كانت الأوقاف الإسلامية هي التي تقرر متى ومن بإمكانه الدخول إلى الحرم القدسي. لكن في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية تغير الوضع ولم تكن سيطرة الأوقاف واضحة، وفي العام ٢٠٠٣ استولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مسألة دخول غير المسلمين إلى الحرم، وخصوصاً الجماعات اليهودية المتطرفة والمستوطنين. وقالت المصادر العربية لموقع «واللا» إن نتنياهو رفض الاقتراح الأردني، لكنه طلب في الوقت نفسه التقاء الملك عبد الله الثاني، الذي رفض استقبال نتنياهو.

كذلك رفض نتنياهو المبادرة الفرنسية بإصدار قرار في مجلس الأمن الدولي يقضي بنشر قوات دولية في القدس، وخصوصاً في منطقة الحرم.

واستدعت وزارة الخارجية الإسرائيلية، أمس، السفير الفرنسي في تل أبيب، باتريك ميزونف، من أجل الاحتجاج على مبادرة بلاده.

وقال المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية، عمانوئيل نحشون، إن المحادثة مع السفير كانت صارمة وإن رئيس دائرة أوروبا، أفيغ شير أون، أوضح خلالها معارضة إسرائيل الشديدة للاقتراح الفرنسي بنشر مراقبين في الحرم القدسي. وقال نتنياهو خلال اجتماع حكومته الأسبوعي، أول من أمس، إن «إسرائيل

دعوة عامة

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

يدعوكم لحضور ندوة عن

«اليمن الاستيطاني: خلفياته، تأثيره ونفوذه في إسرائيل»

يشارك فيها كل من:

أنطوان شلحت- مدير وحدة المشهد الإسرائيلي في مركز «مدار»

برهوم جرابيسي، صحافي وباحث في «مدار»

بدير الندوة: الكاتب مهند عبد الحميد

وذلك يوم الأحد الموافق ٢٠١٥/١٠/٢٥، في تمام الساعة الواحدة ظهراً في مقر مركز «مدار» رام الله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط- عمارة ابن خلدون (ط ٢)

مع افتتاح الدورة الشتوية للكنيست الإسرائيلي

تدهور الأوضاع الأمنية والميزانية يؤجلان أزمات حكومة نتنياهو!

«أجواء التدهور الأمني طغت على أجندة الكنيست في الأسبوع الأول* تأجيل الأزمات لا يعني زوالها ونتنياهو حاول استثمار الأوضاع لتوسيع ائتلافه

الحكومي *حسابات كتل المعارضة الثلاث «المعسكر الصهيوني» و«يوجد مستقبل» و«إسرائيل بيتنا» ما تزال قائمة وتبقي عراقيل توسيع الائتلاف*

كتب برهوم جرابيسي:

افتتح الكنيست الإسرائيلي الأسبوع الماضي دورته الشتوية وستستمر ستة أشهر، وعلى رأس جدول أعمالها في المرحلة الأولى، اقرار الموازنة العامة للعامين الجاري والمقبل ٢٠١٦. ومن المتوقع أن تنجز الحكومة هذه المهمة حتى منتصف الشهر المقبل، لينتقل الكنيست إلى مسار التشريعات الأوسع، التي من المفترض أن تكشف عن تصدعات في الائتلاف الذي يقوده نتنياهو، إلا أن تدهور الأوضاع الأمنية، الذي طغى على الخطاب البرلماني في الأسبوع الأول، غيَّب الفوارق بين الائتلاف والمعارضة الصهيونية، ما شجَع نتنياهو للدعوة إلى توسيع ائتلافه، على الأقل بضم كتلة «المعسكر الصهيوني»، وليس ضمنوا أن تتم خطوة كهذه، ولكن نتياهو ضمن من جزء تدهور الأوضاع الأمنية تأجيلا لسلسلة من الأزمات المقترضة في ائتلافه الحاكم.

ويذكر أن ائتلاف نتنياهو ما زال يرتكز على ٦١ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا، وهذه الأغلبية المشددة تجعل الائتلاف مع كامل وزرائه ونوابه في حالة طوارئ، في التصويت على المواضيع الخلافية، وتلزم الوزراء بأن يبقوا مجتدين لدخول القانون العامة للكنيست في كل لحظة. ومثل هذه الوضعية، برغم أنها ليست الأولى في تاريخ الكنيست، فإنها متعبة لأي حكومة، ولم تصمد أي من الحكومات طويلا بأغلبية كهذه.

وسعت حكومة نتنياهو للتحرز قليلا من هذا العصب البرلماني، إذ دخل حيز التنفيذ القانون الذي أقر في شهر تموز الماضي، وسُمي «القانون الترويجي جزئيا»، وحسب القانون الترويجي، يحق لكل وزير أن يستقيل من عضوية البرلمان، ويدخل مكانه التالي في القائمة الانتخابية. وفي حال استقال الوزير أو أنهى عمله لأي سبب آخر، يحق له العودة إلى البرلمان، مقابل خروج النائب الذي دخل مكانه. وقد أقر الكنيست مثل هذا القانون، ولكنه يطبق على وزيرٍ واحد فقط من كل كتلة مشاركة في الائتلاف. عدد أعضائها حتى ١٢ نائبا، كي لا يشمل القانون كتلة مثل حزب الليكود. والهدف هو اختصار الانتقاد لهذا القانون، الذي سيكلف عند تطبيقه مليا ملايين الدولارات في الولاية البرلمانية.

والهدف من تطبيق القانون ضمان أربعة نواب ائتلاف يكونون محريين من المهمات الوزارية، ويتفرغون للعمل البرلماني الداخلي. وحتى الأسبوع الماضي، استقال من عضوية الكنيست وزير التربية والتعليم، رئيس تحالف أحزاب المستوطنين «البيت اليهودي»، نفتالي بينيت. ومن المتوقع أن يتخذ الخطوة ذاتها ثلاثة وزراء آخرون من كتل «شاس» وكولانو (كلنا)، ويهدوث هنوراة.

وكما قلنا هنا، عند اختتام الدورة الصيفية، فإنه بعد الانتهاء من اقرار الموازنة العامة، سيبدأ الكنيست عمله التشريعي العام، وهنا ستبدأ لعبة شد الحبل بين المعارضة والائتلاف بوتيرة أقوى مما كانت في الدورة الصيفية. وفي تلك المرحلة، وكما عُلّت التجربة، ستبدأ في الظهور الخلافات الداخلية بين مكِبات الائتلاف، فالناقضات بين أطراف الائتلاف ليست سهلة، خاصة في موضوعين مركزيين: أولاً، سلسلة قوانين تتعلق بملفة النار على البيت المتطهرين «الحريديم» إلى ضمان قيود دينية أشد في موضوع «الحلال»، ومكانة المؤسسة الدينية العليا. وثانيا، محاولة نتنياهو تقويض جهاز القضاء

من خلال قانون يحد من صلاحيات المحكمة العليا في نقض قوانين.

وفي كلا الموضوعين، تطف كتلة «كولانو» بزعامة موشيه كلتون بموقف مناقض لكلل الائتلاف الباقية، إذ أن «كولانو»يمثل موقف اليمين الأيديولوجي القديم، الذي يسعى للحفاظ على «أسس الدولة التقليدية»، مثل استقلالية جهاز القضاء، وابقاء حيز حركة للعلمانيين والنتار الديني الليبرالي. كذلك فإن كتلة «البيت اليهودي» الاستيطانية هي أيضا كمر يبدو لم تسلم بواقع استبعاد قانون «دولة القومية اليهودية» عن أجندة الكنيست في الدورة الحالية، إرضاء لكتلتي «الحريديم» و«لكتلة «كولانو» التي تتخذ موقفا يمينيا تقليديا من هذا القانون إذ تعتبره قانونا زائدا وأنه سيثير قلقا في علاقات إسرائيل مع يهود العالم، ورأينا مع افتتاح الدورة الشتوية محاولة رئيس لجنة القانون والدستور البرلمانية، نيسان سلوميانسكي، من كتلة «البيت اليهودي» أن يطلب من الحكومة دعم قانون «التشريع العبري» الذي يطلب من الجهاز القضائي اعتماد الشرائع الدينية اليهودية، في حال ظهرت أي ثغرة في أحد القوانين، أو غياب قوانين وأحكام لقضايا ما. وهذا هو أحد بنود قانون «دولة القومية اليهودية»، كما أن هذا البند هو أحد أبرز البنود الخلافية الداخلية بين الحزاب الصهيونية والدينية.

يعرف نتنياهو، واعتمادا على تجارب الماضي، أنه في حال لم ينجح في توسيع قاعدة حكومته الائتلافية، فإنه سينيهِ الدورة الشتوية بتعيب، وظهور شرخ واضح في الائتلاف الحكومي، الذي سيبدأ في حينه بالاستعداد لإقرار موازنة العام ٢٠١٧، إن لم يكن لعامين، وهنا ستاجتج الخلافات في الائتلاف أكثر، وعلى أساس هذا السيناريو تكثر التوقعات بأن حكومة نتنياهو الحالية، وفي حال بقيت على شكلها الحالي، فُمن الصعب عليها أن تنهي العام المقبل -٢٠١٦- من دون الإعلان عن انتخابات مبكرة.

الهبة الفلسطينية والائتلاف

إذا اعتمدنا ما يقوله عدد من المحللين الإسرائيليين، فإن الهبة الفلسطينية من المفروض أنها لم تفاجأ كثيرا المؤسسة الإسرائيلية بأدعها السياسية والعسكرية، فقد كان لهذا الكثير من المؤشرات التي بادرت لها إسرائيل بنفسها، وعلى رأسها الإجراءات والتقييدات في الحرم القدسي الشريف، ولكن ليس وحدها بل تضيق الخناق أكثر على أهالي القدس المحتلة، زاد من منسوب الاحتقان في الشارع الفلسطيني.

ويقول المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هزيل، إن نتنياهو سمح تحذيرات في الكثير من الأبحاث، ولكنه لم يفعل شيئا، لمعالجة المتوقع قبل حدوثه، وبشكل خاص مطلب تقييد حركة اليهود في جبل الهيكل (الحرم القدسي). لكن من المؤكد أن حجم الهبة فاجأ إسرائيل، خاصة العمليات الفردية.

السؤال الذي يخيف نتنياهو أكثر من أي سؤال آخر، هو مسالة الجمهور الإسرائيلي له: «بعد ست سنوات من حكمه، أي أمان حققه لنا التطرف اليميني؟»، وأمام سؤال افتراضي كهذا، نستطيع القول إن نتنياهو وحكومته حصلا على دعم

ليس متوقعا «بهذه الدرجة من السخاء»، من رئيس أكبر حزب معارض، رئيس حزب «العمل» إسحق هيرتسوغ، الذي يراس أيضا تحالف «المعسكر الصهيوني» مع حزب «الحركة» بزعامة تسيبي ليفني. ومثله أيضا رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد المعارض.

فقد أطلق هيرتسوغ سلسلة من التصريحات، التي ظهر فيها أنه يلتف على نتنياهو يمينيا، رغم كل ما قاله عن ضرورة استئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني. فقد دعا هيرتسوغ إلى اتخاذ إجراءات في غاية التطرف، وعلى رأسها فرض اغلاق كامل على الضفة المحتلة إلى حين تهدأ الهبة الفلسطينية. وهو مطلب رفضته الأجهزة العسكرية على مختلف تسمياتها. وكذا أيضا رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد، الذي شجع الاعدامات الميدانية.

أما زعيم كتلة المعارضة «يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)» أفيفدور ليبرمان، فقد هاجم نتنياهو وحكومته، في أقصى زوايا اليمين تطرفا، فقد دعا إلى شن عدوان عسكري واسع النطاق على الضفة وقطاع غزة، ودعا اليهود إلى مقاطعة أسواق فلسطيني الداخل، الأمر الذي رفغ شعبيته من ٣٠٪ إلى ٤٪ في أجزاء الانتخابات البرلمانية إلى ٢٢٪ في استطلاعين لمزاي نشرها في الأسبوع الماضي.

دعوة نتنياهو والواقع

في المنظور الإسرائيلي الداخلي، فإن إسحق هيرتسوغ أراد الظهور بمظهر المسؤول الذي يتنافس على الحكم، بصيغة «إسرائيل موحدة في وجه الأعداء» إلا أنه لم يقرأ الواقع الميداني الإسرائيلي بما يتعلق بالنتار الذي يمثله، حسب التعريف الإسرائيلي «وسط- يسار صهيوني» الذي حسب استطلاع صحيفة «معاريف» في نهاية الأسبوع الماضي، يرفض بأغلبه انضمام كتلة «المعسكر الصهيوني» إلى الحكومة. وكانت «معاريف» قد أشارت في عرضها للاستطلاع، إلى أنه أجري في أكثر الأيام توترا، ولهذا فإن التوتر قد انعكس أيضا على أجوبة المستطلعين، بمعنى أنه في السياق الإسرائيلي تكون الأجوبة أكثر يمينية، ورغم هذا، فإن الغالبية من جمهور «وسط- يسار صهيوني»، ٥٦٪، رفضت انضمام «المعسكر الصهيوني» إلى حكومة نتنياهو، في حين أن ٤٦٪ من إجمالي المستطلعين أيدوا انضماما كهذا.

وليس هذا فحسب، بل إن هيرتسوغ رأى نفسه متخلفا في الرد على سؤال: من هو الأكثر ملاءمة لقيادة حزب «العمل»، وجاءت نتائج الاستطلاع، على مستوى جمهور «وسط- يسار» كالتالي: ٢٤٪ رئيسة حزب «العمل» السابقة النائبة شيلي جيموفيتش، ٢٣٪ هيرتسوغ، ١٦٪ رئيس أركان الجيش الأسبق غابي أشكنازي الذي يطرح اسمه كمن سيدخل السياسة، وخاصة إلى حزب «العمل» ٦٪ لرئيس بلدية تل أبيب رون خولداني.

وفي الواقع، فإن رفض فكرة نتنياهو جاءت على لسان هيرتسوغ، قبل ظهور نتائج الاستطلاع، إذ رفض هيرتسوغ دعوة نتنياهو، ومثله فعلت شخصيات أخرى في حزبه، من بينهم شيلي جيموفيتش. ولكن من ناحية أخرى، فإن شريك نتنياهو في الحكومة، زعيم تحالف المستوطنين، نفتالي بينيت، هو أيضا أعرب عن معارضته لضم «المعسكر الصهيوني»، وقال بينيت في حديث لإذاعة الجيش في الأسبوع الماضي، إن برنامج الحكومة الحالية يرفض إقامة دولة

مقابلة خاصة مع المحاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة بار إيلان

البروفسور مناحيم كلاين لـ«المشهد الإسرائيلي»: الواقع في القدس تغير ولا يمكن العودة إلى الوضع السابق!

*** المعارضة في إسرائيل وخاصة «المعسكر الصهيوني» و«جيش عتيد» عبارة عن مجموعة من الجهلة ***

*) يتحدث البعض في إسرائيل عن تحول الصراع إلى

صراع ديني وليس قوميا. ماذا يعني ذلك؟

كلاين: «هذا صراع قومي يوجد داخله عنصر ديني. والعنصر الديني يشعل الصراع القومي بشكل أقوى. ودعنا نأخذ الجانب اليهودي في جبل الهيكل. فالمجموعات الدينية القومية التي حولت جبل الهيكل، أو الحرم الشريف، إلى مركز هويتها، فإنها بذلك حولته إلى هوية دينية - قومية، ليس فقط دينية، بل هي قومية أكثر منها دينية. وهناك مجموعة صغيرة جدا داخل الجمهور الديني - القومي تريد فعلا بناء الهيكل. والآخرن يرون به كمرکز للهوية الدينية - قومية - اليهودية. ولذلك هم يريدون أن تتبنى الدولة موقفهم. وعلي أن أقول إن تقريرا، شاركت في كتابته، وصدر عن منظمة «عبر عاميم» الحقوقية، قبل عام ونصف العام، أثبتنا من خلاله العلاقة بين حكم اليمين في إسرائيل وبين حركات الهيكل. وقلنا للسلطة إن عليها أن توقف هذه العلاقة. لكنهم لم يرغبوا بسماعنا».

*) المعارضة في إسرائيل، خاصة قائمة «المعسكر الصهيوني» وحزب «يش عتيد»، منفلة في التحريض

مثل الائتلاف تماما، وترش على السلطة الفلسطينية والفلسطينيين عموما، رغم أن الأحداث الحالية جارية في القدس الواقعة تحت الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية وليس في الضفة الغربية. ما رأيك في دور المعارضة؟

كلاين: «المعارضة في إسرائيل، وخاصة الحزبين الذين ذكرتهما، عبارة عن مجموعة من الجهلة، وتقتصر معلومات كثيرة حول كيف تبدو القدس وحول ما يجري فيها. هؤلاء يريدون كسب تاييد شعبي من خلال إظهارهم مواقف يمينية. وهذه كارثة كبيرة. فهم ليسوا معارضة، وإنما هم ليكود ب. وعمليا فإن الائتلاف وهذه المعارضة يشكلان ائتلافا واحدا وموحدا، ولكنه يستند إلى جهل مطبق.»

*) المعارضة في إسرائيل، خاصة قائمة «المعسكر الصهيوني» وحزب «يش عتيد»، منفلة في التحريض مثل الائتلاف تماما، وترش على السلطة الفلسطينية والفلسطينيين عموما، رغم أن الأحداث الحالية جارية في القدس الواقعة تحت الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية وليس في الضفة الغربية. ما رأيك في دور المعارضة؟

كلاين: «المعارضة في إسرائيل، وخاصة الحزبين الذين ذكرتهما، عبارة عن مجموعة من الجهلة، وتقتصر معلومات كثيرة حول كيف تبدو القدس وحول ما يجري فيها. هؤلاء يريدون كسب تاييد شعبي من خلال إظهارهم مواقف يمينية. وهذه كارثة كبيرة. فهم ليسوا معارضة، وإنما هم ليكود ب. وعمليا فإن الائتلاف وهذه المعارضة يشكلان ائتلافا واحدا وموحدا، ولكنه يستند إلى جهل مطبق.»

المنتظر



نتنياهو: هنتة داخلية.

لنتنياهو، فإنه في مقياس الإخلاص سيكون أفضل له الحفاظ على الحريديم، مقابل «يوجد مستقبل».

«يسرائيل بيتينو»: في السياق الطبيعي لمنسوب التطرف في حكومة نتنياهو الحالية، لا بد من أن يكون «يسرائيل بيتينو» وزعيمه الأوحد أفيفدور ليبرمان في داخل الحكومة، وحتى أن حقيقة «الخارجية» في انتظاره، وهي في عهدة نتنياهو حتى الآن.

ولكن حسابات ليبرمان تتعلق بمستقبل بقاء حزبه على الساحة بعد الانتخابات المقبلة. فتمثيله البرلماني هبط من ١١ نائبا إلى ٦ نواب، وقبل دورتين كانت كتلته من ١٥ نائبا. وبشخصيته المعروفة، كمن يعلن أنه سيأتي ذات يوم ويكون رئيس حكومة، فإن ليبرمان لا يقلل أن يكون هامشيا في أي حكومة يدخل إليها، ونظرا لحجم كتلته رأى ليبرمان أن تأثيره لن يكون بنفس القدر الذي كان في حكومات سابقة، ولهذا اختار أن يبقى في المعارضة، تحت شعار معارضته للاتفاقيات التي أبرمت بين حزب «الليكود» وكتلتي «الحريديم»، التي أعادت الميزانيات الضخمة لمؤسساتهم، والأهم من ناحية ليبرمان إلغاء القانون الذي يلزم شبان «الحريديم» بالخدمة العسكرية الازمائية.

وكما ذكر في معالجة خاصة في «المشهد الإسرائيلي»، فإن ليبرمان وبعد أن فقد غالبية جمهور المهاجرين «الجدد»، وواجه انهيارا أكبر في المستوطنات، فإنه بات يسعى للوصول إلى شريحة يمينية متشددة، ترفض مشاركة «الحريديم» في الحكم، لتكون قاعدة جديدة له في الانتخابات المقبلة.

وفي الظروف القائمة، وإذا ما اشتد تدهور الأوضاع الأمنية، فربما يقرر ليبرمان تغيير حساباته، خاصة حينما رأى استطلاعين يبشرانه بارتفاع شعبيته كمن هو «قادر على حل القضايا الأمنية»، وأن يدخل للائتلاف الحاكم، ولكن ليبرمان سيكون «الولد العالق» في حكومة كهذه، وسيسعى إلى اشارة الخلافات في الكثير من الجوانب، وفرض شروط لإقرار أشرس القوانين العنصرية، التي قد تلقى معارضة من كتل «الحريديم» و«كولانو».

«القدس عدت مقسمة

إلى مدينتين ولم تكن

موحدة أبداً!»

مع استمرار الهيئة الشعبية الفلسطينية

وخاصة في القدس المحتلة بات هناك في أوساط أغلب المحللين الإسرائيليين إجماع على أن القدس عدت مقسمة فعلا، وبرز هذا بعدما وضعت قوات الاحتلال المكعبات الإسمنتية عند مداخل الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، وعقب توقف سكان القدس الغربية اليهود والمستوطنين عن المرور في هذه الأحياء.

وكتب المحلل العسكري في القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، ألون بن دافيد، في مقاله الأسبوعي في صحيفة «معاريف» أن «إسرائيل بحماقتها ضمت إلى داخل مسار الجدار الفاصل ٢٥٠ ألف فلسطيني. ويكفي بضع عشرات مخربين منهم كي يخيروا أعصابنا ويقوضوا شعورنا جميعا بالأم»، وشدد على أن «طوقا أو إغلاقا لن يوقف إرهاب هؤلاء العشرات».

ودعا بن دافيد إلى بناء جدار عازل داخل القدس، وأكد أن «جبل المكبر وشعفاط لم يكونا ولن يكونا جزءا لا يتجزأ من إسرائيل». ويبدو أن الهبة جعلت هذه المحلل، وغيره، يستوعب أمورا ما كان سيستوعبها من دون هذه الهبة، وكتب أنه حتى لو كان الألاف من سكان القدس الشرقية يتم تشغيلهم في هداسا أو السفريات في القدس، فإن هواهم فلسطيني، وسيكون هناك ما يكفي من المتطوعين لتنفيذ عمليات، خاصة عندما يكون الأمر سهلا بهذا الشكل.

وأردف أن «من يصر على إبقاء القدس 'موحدة' عليه أن يعترف بثمن الإرهاب الذي ستستمر هذه المدينة بدفعه إلى أن يتم الفصل فيها. ومن يريد السيطرة على راس العامود وكفر عقب إلى أبد الأبدين، عليه في مرحلة ما أن يتنازل عن المكانة الهجينة لسكان شرقي القدس حاملي بطاقات الهوية الإسرائيلية فيما يتعلق بالحق في الانتخاب. ومن يدعي أن الصهيونية ستستعيد من استمرار السيطرة على صور باهر والعيسوية، مدعو إلى تخيل نتائج الانتخابات لرئاسة بلدية القدس بعد عدة سنوات».

وتساءلت محللة الشؤون الحزبية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، سيميا كدمون، حول المكعبات الإسمنتية والحواجز في القدس، فقالت «ما هي هذه 'الأطواق المتنفسة' التي أقيمت هذا الأسبوع إن لم تكن محطات حدودية تقسم العاصمة بين غرب وشرق، إلى مدينة إسرائيلية وأخرى فلسطينية».

وأضافت أن «هذه المدينة لم تكن موحدة أبدا، وتوجيهها الاصطناعي وفنازيا جنون العظمة لدى من لم يكتفوا بضم الأماكن المقدسة لليهود (البلدة القديمة)، جعلاهم يضيئون عشرات الأحياء والقرى ومخيمات اللاجئين، الذين يزيد عدد سكانها عن ٣٠٠ ألف».

وانتقدت هذه المحللة استمرار تمسك رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وكذلك رئيس المعارضة، إسحق هرتسوغ، ورئيس حزب «بيش عتيد»، يائير لبيد، «بهذه العقولة الكاذبة حول القدس الموحدة، ومعناها الكاذب هو ضم ٢٨ قرية فلسطينية لم تكن تشكل القدس أبدا».

وفي سياق هبة القدس، نفت المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرتيل، إلى أن جميع الخبراء الإسرائيليين في الشؤون الفلسطينية، في الأكاديميا وأجهزة الأمن، لم يتوقعوا هبة المقدسيين الحالية، وأن «ما لم يتم توقعه، ولم يُفهم إطلاقا، هو كيف أن الشبان في القدس الشرقية، وغالبيتهم دون سن العشرين عام، ويحملون بطاقات الهوية الإسرائيلية ويتحدثون العبرية بصورة جيدة، أخذوا زمام المبادرة واستمروا في شن الهجمات، يوما تلو الآخر، على مواطنين وأفراد شرطة، وذلك برغم علمهم الأكيد أن ثمة احتمالا كبيرا أن يطلقوا النار عليهم أو يضربوهم حتى الموت خلال دقائق بعد أن يستألو السكنين».

وتابع هرتيل: بعد أسبوعين من نشوب موجة العنف الحالية، بدأت معالمها العامة في التبلور. إن القدس الموحدة هي الصانع المركزي للمواجهات، فحولها، وخصوصا بسبب المخاوف الفلسطينية من خطوات إسرائيلية من طرف واحد في الحرم القدسي، نشب العنف. ومن القدس الشرقية لا يزال يخرج معظم المخربين لتنفيذ عمليات طعن ودهس، والدور القيادي للقدس في المواجهة فاجأ رجال الاستخبارات ومختلف الخبراء في الشؤون الفلسطينية. وقد كان بين هؤلاء من توقع نشوب احتجاجات. كان بينهم من فهم مغزى الغضب الكامن، المتراكم، في صفوف الفلسطينيين بعد حوالي خمسة عقود من الاحتلال الإسرائيلي في ضوء مشارع انعدام المخرج التام، السياسي والاقتصادي».

وأكد أنه مع نهاية الأسبوع الثاني من الهبة، لم تعد المؤسسة الأمنية مستعدة للمجازفة بإصدار تاريخ يمكن تقديره لنهايته. كما أصبح واضحا لقاتمها أن أمورا أساسية تغذرت على الأرض وأن مصاعب كثيرة متوقعة قبل العودة إلى الهدوء النسبي.

تؤكد لجنة الدستور، القانون والقضاء التابعة للكنيست، هذه الأيام، على إعداد مشروع القانون الجديد المسمى «قانون مكافحة الإرهاب» للقراءتين الثانية والثالثة لإقراره نهائيا، بعد أن كانت الهيئة الموسعة للكنيست قد أقرته بالقراءة الأولى، فجر يوم الثالث من أيلول ٢٠١٥، بتأييد ٤٥ عضو كنيست مقابل معارضة ١٤ عضوا.

واقترح القانون الجديد هذا يزيد ويوسع، بصورة كبيرة جدا، من صلاحيات الدولة (المؤسسات والسلطات الحكومية المختصة) في كل ما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فضلا عن التوسيع المقلق للمصطلحات المستخدمة في تعريف «الإرهاب» وتوصيفاته القانونية والعقوبات المفروضة على مخالفاته.

وكانت وزيرة العدل الحالية، أيليت شاكيد، عرضت مشروع القانون الجديد مذعية بأنه «يأتي لتزويد سلطات تطبيق القانون بالقدر الأكبر من الأدوات اللازمة اليوم لضمان نجاعة قصوى في محاربة الإرهاب، وتنظيماته المختلفة، وأنشطتها المتزايدة، ومحاربة مصادر التمويل التي تتيج هذه الأنشطة»!

وقالت شاكيد، في معرض عرضها مشروع القانون على الهيئة العامة للكنيست: «يحاول الإرهاب تقسيمنا إلى معسكرات مختلفة، لكننا موحدون في حربنا ضد الإرهاب. لا يمين ولا يسار، لا معسكرات ولا فُكويات... إنها حربنا جميعا وإلزام علينا أن نتصنر فيها. إنها حرب سنتنصر فيها جميعا، موحدين»! وأوضحت شاكيد أن مشروع القانون الجديد يأتي «ليكون مكملا لما يئذل في الجبهة الأمنية، فألى جانب الجبهة الأمنية، هنالك الجبهة الأخرى التي تدور فيها حرب لا هوادة فيها ضد الإرهاب ـ الجبهة القضائية. ولهذا، يأتي مشروع القانون المطروح هنا لرفع وتحسين قدرات دولة إسرائيل القضائية والقانونية في حربها ضد الإرهاب. إذ تمت بلورة أحكام وترتيبات جديدة، إلى جانب ما هو قائم في المجالات الجنائية، المدنية والإدارية، تبغي تقديم الأجوبة وسد النقص في كل ما تضعه المنظمات الإرهابية أمامنا من مصاعب وتحديات»!

وختمت بالقول: «نحن مقتنعون بأن تشريع قانون مكافحة الإرهاب بصيغته الجديدة المقترحة هو خطوة ضرورية وحيوية لدفع وتعميق الحرب ضد الإرهاب»!

ويستأنف الكنيست محاولات تشريع هذا القانون الآن، مرة أخرى، بعد إقراره بالقراءة الأولى بضع مرات في الكنيست من قبل، من دون أن يُطرح للتصويت بالقراءتين الثانية والثالثة، الضرورتين لاستكمال عملية تشريعه وإضافته إلى كتاب القوانين الإسرائيلي.

وكان مشروع القانون هذا قد طرح على طاولة الكنيست للمرة الأولى قبل خمس سنوات، إبان تولي تسيبي ليفني منصب وزيرة العدل وإشغال ميني مرزوز (قاضي المحكمة العليا الإسرائيلية حاليا) منصب المستشار القانوني للحكومة، على خلفية عملية «الانفصال» عن قطاع غزة وفي أعقاب تدمير جهاز الأمن العام، (الشاباك) من إلغاء الحكم العسكري في قطاع غزة واضطراره إلى الانصياع لنصوص القانون الإسرائيلي الصارمة القاضية بعرض أي معتقل / مشبوه غزّي على المحكمة خلال ٢٤ ساعة من اعتقاله؛ وتم، في حينه، تشريع «قانون مؤقت» يتيح تمديد اعتقال أي مشتبه به بارتكاب مخالفات أمنية بغيايبا أو اعتقاله لمدة ٩٦ ساعة بدون أمر محكمة. ويأتي القانون الجديد، عمليا، لتثبيت «القانون المؤقت» وجعله قانونا دائما.

وخلال الأسابيع الأخيرة، قرر «المجلس الوزاري المصغر» دفع الكنيست إلى التعجيل بتشريع هذا القانون، بذريعة جريمة إحراق منزل وبناء عائلة دوابشة في بلدة دوما الفلسطينية!

كتب سليم سلامة:

تؤكد لجنة الدستور، القانون والقضاء التابعة للكنيست، هذه الأيام، على إعداد مشروع القانون الجديد المسمى «قانون مكافحة الإرهاب» للقراءتين الثانية والثالثة لإقراره نهائيا، بعد أن كانت الهيئة الموسعة للكنيست قد أقرته بالقراءة الأولى، فجر يوم الثالث من أيلول ٢٠١٥، بتأييد ٤٥ عضو كنيست مقابل معارضة ١٤ عضوا.

واقترح القانون الجديد هذا يزيد ويوسع، بصورة كبيرة جدا، من صلاحيات الدولة (المؤسسات والسلطات الحكومية المختصة) في كل ما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فضلا عن التوسيع المقلق للمصطلحات المستخدمة في تعريف «الإرهاب» وتوصيفاته القانونية والعقوبات المفروضة على مخالفاته.

وكانت وزيرة العدل الحالية، أيليت شاكيد، عرضت مشروع القانون الجديد مذعية بأنه «يأتي لتزويد سلطات تطبيق القانون بالقدر الأكبر من الأدوات اللازمة اليوم لضمان نجاعة قصوى في محاربة الإرهاب، وتنظيماته المختلفة، وأنشطتها المتزايدة، ومحاربة مصادر التمويل التي تتيج هذه الأنشطة»! وقالت شاكيد، في معرض عرضها مشروع القانون على الهيئة العامة للكنيست: «يحاول الإرهاب تقسيمنا إلى معسكرات مختلفة، لكننا موحدون في حربنا ضد الإرهاب. لا يمين ولا يسار، لا معسكرات ولا فُكويات... إنها حربنا جميعا وإلزام علينا أن نتصنر فيها. إنها حرب سنتنصر فيها جميعا، موحدين»!

وأوضحت شاكيد أن مشروع القانون الجديد يأتي «ليكون مكملا لما يئذل في الجبهة الأمنية، فألى جانب الجبهة الأمنية، هنالك الجبهة الأخرى التي تدور فيها حرب لا هوادة فيها ضد الإرهاب ـ الجبهة القضائية. ولهذا، يأتي مشروع القانون المطروح هنا لرفع وتحسين قدرات دولة إسرائيل القضائية والقانونية في حربها ضد الإرهاب. إذ تمت بلورة أحكام وترتيبات جديدة، إلى جانب ما هو قائم في المجالات الجنائية، المدنية والإدارية، تبغي تقديم الأجوبة وسد النقص في كل ما تضعه المنظمات الإرهابية أمامنا من مصاعب وتحديات»!

وختمت بالقول: «نحن مقتنعون بأن تشريع قانون مكافحة الإرهاب بصيغته الجديدة المقترحة هو خطوة ضرورية وحيوية لدفع وتعميق الحرب ضد الإرهاب»!

ويستأنف الكنيست محاولات تشريع هذا القانون الآن، مرة أخرى، بعد إقراره بالقراءة الأولى بضع مرات في الكنيست من قبل، من دون أن يُطرح للتصويت بالقراءتين الثانية والثالثة، الضرورتين لاستكمال عملية تشريعه وإضافته إلى كتاب القوانين الإسرائيلي.

وكان مشروع القانون هذا قد طرح على طاولة الكنيست للمرة الأولى قبل خمس سنوات، إبان تولي تسيبي ليفني منصب وزيرة العدل وإشغال ميني مرزوز (قاضي المحكمة العليا الإسرائيلية حاليا) منصب المستشار القانوني للحكومة، على خلفية عملية «الانفصال» عن قطاع غزة وفي أعقاب تدمر جهاز الأمن العام، (الشاباك) من إلغاء الحكم العسكري في قطاع غزة واضطراره إلى الانصياع لنصوص القانون الإسرائيلي الصارمة القاضية بعرض أي معتقل / مشبوه غزّي على المحكمة خلال ٢٤ ساعة من اعتقاله؛ وتم، في حينه، تشريع «قانون مؤقت» يتيح تمديد اعتقال أي مشتبه به بارتكاب مخالفات أمنية بغيايبا أو اعتقاله لمدة ٩٦ ساعة بدون أمر محكمة. ويأتي القانون الجديد، عمليا، لتثبيت «القانون المؤقت» وجعله قانونا دائما.

وخلال الأسابيع الأخيرة، قرر «المجلس الوزاري المصغر» دفع الكنيست إلى التعجيل بتشريع هذا القانون، بذريعة جريمة إحراق منزل وبناء عائلة دوابشة في بلدة دوما فلسطينية!

الكنيست يستأنف عملية تشريع «قانون مكافحة الإرهاب» الجديد:

«مشروع قانون هستيري» يشمل توسيعاً خطيرا للصلاحيات «الأمنية»

وللمصطلحات والتعريفات والعقوبات المتعلقة بـ«الإرهاب»!

***سياسيون وحقوقيون ومنظمات حقوقية يحذرون: مشروع القانون يشكل «انقلابا حقيقيا» وخطيرا في كل ما يتعلق بالحريات الفردية وبحقوق الإنسان والمواطن*:**



(إبأ)

توسيع خطير للصلاحيات، المصطلحات والتعريفات

يشكل مشروع القانون الجديد نصاً تجميعيا لجميع القوانين الإسرائيلية التي تعالج كل ما يتعلق بـ«الإرهاب»، مع إضافة بنود وأحكام أخرى محدثة عليه ليستبدل، لدى إقراره، جزءا كبيرا من التشريعات الانتدابية التي تستند إليها «مكافحة الإرهاب» اليوم (أنظمة الطوارئ الانتدابية). رغم إبقائه على جزء غير قليل منها وتضمينها في نصوص القانون الجديد!

وتشمل صيغة القانون الجديد ما اعتبره بعض الحقوقيين «انقلابا حقيقيا» في مكافحة «الإرهاب»، بدءا بالتشديد الحاد والدراماتيكي في العقوبات، مروراً بتعريف «الإرهاب»، تعديل الاعتبارات والمعايير لإثبات المخالفة الجنائية المسماة «التحريض على الإرهاب»، حظر أي تعاطف مع تنظيم إرهابي، تعديلات تشمل تمهيلات خطيرة في أحكام الأدلة والشهادات المقدمة في المحاكم، وانتهاء بتحويل عدد من الصلاحيات الممنوحة لأجهزة الأمنية من صلاحيات مؤقتة إلى صلاحيات ثابتة ودائمة لن تعود مشروطة بإعلان «حالة طوارئ» (علما بأن «حالة الطوارئ» هذه سارية في البلاد منذ قيام الدولة) ولن تحتاج ممارستها إلى استخدام «أنظمة الطوارئ» الانتدابية، كما هي الحال حتى اليوم، وفي مقدمتها صلاحية إصدار أوامر المنع من مغادرة البلاد وصلاحية فرض الاعتقال الإداري.

وهذه الأخيرة (صلاحية الاعتقال الإداري)، التي لا تسري على المواطنين الإسرائيليين (عربا ويهودا)، خلفا للمواطنين الفلسطينيين اللمدان بتهمة تنفيذ «عمل إرهابي»، كما يشدد العسكري، يضعها القانون الجديد في يدي وزير الدفاع، على أن تقدم الأدلة إلى رئيس محكمة مركزية خلال ٤٨ ساعة (وتبقى سرية لا يتم الكشف عنها أمام المشتبه به أو محاميه) ليقرّ أمر الاعتقال الإداري لفترة ستة أشهر قابلة للتمديد!

كما يدخل القانون وزير الدفاع صلاحية الإعلان عن أية مجموعة «تنظيما إرهابيا»، حتى لو «عزبت، فقط، عن تأييد أعمال إرهابية، من دون أن تقوم بتنفيذها فعليا»! وينص، أيضا، على أنه إذا ما ثبتت أية علاقة بين أي منظمة خيرية فلسطينية (في داخل إسرائيل) وبين حركة «حماس»، فمن صلاحية وزير الدفاع إعلان عن هذه المنظمة «تنظيما إرهابيا» ومحاكمة أي شخص (فوق سن ١٢ عاما) سواء كان عضوا أو ناشطا فيها، أو لمجرد ارتدائه ما يمكن أن يعبر عن تعاطف معها (قميص، طاقية أو غيرها) وفرض عقوبة السجن الفعلي عليه لمدة سنتين.

ويتيح القانون الجديد لجهاز «الشاباك» ممارسة الرقابة والمتابعة المحوسبتين على أي شخص يشتبه به بممارسة أي نشاط «يرتبط بالإرهاب»، بمصادقة رئيس الحكومة فقط، دون الحاجة إلى أية أوامر أو قرارات قضائية صادرة عن المحاكم. ويشدد القانون الجديد من العقوبة المستحقة لمدان يدان بتهمة «مد يد العون لنشاط إرهابي» فيسأولها بالعقوبة المستحقة للمدان بتهمة تنفيذ «عمل إرهابي»، كما يشدد العقوبة على كل من يدان بتهمة «التعبير عن تعاطف علني مع تنظيم إرهابي» إلى ثلاث سنوات من السجن الفعلي، فضلا عن تشديد العقوبة النصوص على جملة كبيرة من المخالفات «المرتبطة بالإرهاب» إلى نحو ٣٠ عاما من السجن الفعلي! ويوسع القانون الجديد، بمسورة خطيرة ومقلقة جدا، تعريفات «الإرهاب» ومصطلحاته فيضع في خانة «العمل الإرهابي» ليس فقط النشاط أو العمل الفعلي الذي يصيب مواطنين أو ممتلكات، بل أيضا أي تهديد بنشاط كهذا أو نشاطات ترمي إلى ممارسة ضغط (سياسي!) على الحكومة، من دون التمييز بين ما يطل منها الملاحقات السياسية في نص المدنيين.

تحذيرات شديدة من خطورة هذا القانون

يثير مشروع القانون الجديد انتقادات ومعارضات شديدة وواسعة، ليس بين السياسيين فقط، بل وخصوصا بين المنظمات الحقوقية والحقوقيين الأكاديميين، مصدرها ما يحمله هذا القانون ـ لدى إقراره المتوقع ـ من مخاطر جسيمة وتعديلات خطيرة على الحقوق الفردية، حقوق الإنسان والمواطن، في دولة إسرائيل بما ينزع عنها نهائيا نقاب «الديمقراطية».

ويحذر جميع المعارضين من مغبة ما يذهب إليه القانون الجديد من توسيع للمصطلحات والتعريفات والمخالفات المتصلة بموضوعة «الإرهاب» للصلاحيات المخولة للأجهزة الأمنية (وخاصة «الشاباك») في تقييد الحريات والتعدي على الحقوق الأساسية ضمن ما يوضع تحت سقف «مكافحة الإرهاب»، الذي يصبح ـ بهذا القانون ـ سقفا عاليا جدا يكاد يكون بلا حدود، ناهيك عن التشديد الخطير في العقوبات المتاح للمحاكم الإسرائيلية فرضها على هذه المخالفات.

فقد وجه «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» انتقادات حادة إلى مشروع القانون وطريقة إعداده ودفعه تشريعياً، «دومنا نقاش وبحث جماهيريين مناسبين وكافيين».

ورأى المعهد، في «ورقة موقف» أعدها البروفسور مردخاي كريميتسر ود، عمير فوكس تحت عنوان «مشروع قانون هستيري» (١)، أن اقتراح القانون الحالي يشكل «انقلابا حقيقيا» في كل ما يتصل بتعريف الإرهاب إلى درجة «إفراغ مكافحة الإرهاب من مضمونها وجدواها»، فضلا عن «اعتماد وسائل وحشية تجاه المشتبه بهم بارتكاب مخالفات تتعلق بالإرهاب»!

وكتب كريميتسر وفوكس: «مشروع القانون ينطوي على احتمالات كبيرة لإحداث تغييرات جوهرية وعميقة في التشريعات الإسرائيلية، بحيث يتعمق بصورة كبيرة تطبيق القانون والعقوبات، من جهة، بينما يتاح المس غير المعقول وغير التناسبي بحقوق الإنسان من جهة ثانية».

ويضيفان: «مشروع القانون يخطئ، للأسف، أهدافه المعلننة ويجعل من مصطلح «العضوية» في تنظيم إرهابي» نكتة خطيرة، لما يشمله من تعبير عن موافقة أو تعاطف مع منظمات ليست لها علاقة، إلا بصورة غير مباشرة تماما، مع ما يمكن اعتباره «تهينة النفوس» لتجنيد نشطاء في تنظيمات إرهابية».

ورأت «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» أن مشروع القانون الجديد يحاول «تطبيق» استخدام الأداة الاستثنائية المتمثلة في الاعتقال الإداري وجعلها «أمرا طبيعيا وسهلا، تماما».

وأضافت: «ثمة تخوف كبير وحققيقي من أن يشكل هذا تكريسا وتثبيتا للصلاحيات بهذا الشأن في الوعي الجماهيري العام باعتبارها وسائل «عادية وطبيعية»، بدلا من إبقائها مقصورة على الحالات والظروف الاستثنائية جدا». وعقب مركز «عدالة» (المركز القانوني لحقوق الأقليات العربية في إسرائيل) على إقرار مشروع القانون بالقراءة الأولى فقال إن القانون يعرّف نشاطات وفعاليات سياسية أو إنسانية شرعية يفخدها الفلسطينيون في إسرائيل، ضد الاحتلال أو في تقديم معونات شرعية لأبناء شعبهم، بأنها أعمال إرهابية مما يعني تجريم مجرد انتمائهم إلى شعبهم، وبالإضافة إلى هذا، يمنع القانون جهازَي الشرطة والشاباك مطلق الحرية في إحباط أية نشاطات احتجاجية شرعية إذا ما اعترضت على قرارات وسياسات الحكومة. وعليه، فالقانون الجديد يشكل تصعيدا خطيرا في قمع النشاط السياسي في المجتمع العربي في إسرائيل ويبرمي إلى زرع الخوف بين الفلسطينيين في إسرائيل من مغبة مشاركتهم في مثل هذا النشاط !

موجز اقتصادي

لأول مرة: عامان من التضخم «السلبى»

حسم التضخم المالي في شهر أيلول الماضي، اتجاه التضخم المالي في العام الجاري ٢٠١٥، ليكون «تضخما سلبيا» للعام الثاني على التوالي. فقد قال مكتب الإحصاء المركزي إن التضخم سجل في الشهر الماضي تراجعاً بنسبة ٠.٢٪، وفي الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري تراجع التضخم بنسبة ٠.٦٪، بينما تراجع التضخم في الأشهر الـ ١٢ الماضية بنسبة ٠.٥٪.

وحسب تقديرات خبراء، فإن التضخم سيترجع في العام الجاري بنسبة قد تصل إلى ١.١٪. بعد أن كان التضخم قد تراجع في العام الماضي ٢٠١٤ بنسبة ٠.٢٪. إذ أن التضخم في الثلث الأخير من كل عام، تقريبا، تكون وتيرته منخفضة، وستكون مثل هذه الوتيرة هذا العام إضافة إلى ضعف الحركة الشرائية في الأسواق، والمستمرة منذ أكثر من عام ونصف العام.

وكانت تقديرات في المؤسسات المالية الرسمية قد تحدثت عن أن وتيرة التضخم قد تستمر أيضا في العام المقبل ٢٠١٦. وقد شهد الاقتصاد الإسرائيلي في العام ٢٠٠٣ أول تضخم سلبي وبلغ في حينه نسبة ١.٦٪، وكان انعكاسا لحالة الركود والأزمة الاقتصادية الشديدة، بينما تراجع التضخم مرة أخرى في العام ٢٠٠٦ بنسبة ٠.١٪. إلا أن ذلك التراجع كان في عام سجل فيه النمو الاقتصادي نسبة ٥.٣٪. وسجل الاستهلاك الفردي ارتفاعا بنسبة مماثلة، ونجم التراجع عن انخفاض أسعار، في حين أن تراجع التضخم في العامين الجاري والماضي يعكس حالة بناطٍ في الحركة الشرائية.

وسيقبى التضخم في العامين الجاري والماضي خارج نطاق التضخم الذي حددهته السياسة الاقتصادية في السنوات الأخيرة، من ١٪ إلى ٣٪، ما يعني أن الفائدة البنكية التي يقرها بنك إسرائيل المركزي ستبقى عند مستواها، ٠.١٪ على الأقل في المدى المنظور. ويرفض بنك إسرائيل دعوات خبراء ومعهاد اقتصادية خاصة، لخفض الفائدة البنكية وجعلها صفر بالمئة، كوسيلة لتشجيع النمو.

مكتب الإحصاء: النمو في العام الجاري ٢.٥٪

أعلنت مكتب الإحصاء المركزي في تقرير له في مطلع الأسبوع الجاري عن خفض توقعاته للنمو الاقتصادي للعام الجاري، أسوة بما أقدمت عليه وزارة المالية وبنك إسرائيل المركزي. ويرى المكتب أن النمو لن يتعدى نسبة ٢.٥٪، وهي النسبة الأدنى منذ ست سنوات. وكان بنك إسرائيل قد خفض توقعاته للنمو في العام الجاري ٢٠١٥، من ٢.٣٪ حسب التوقعات السابقة، إلى ٢.٦٪ حاليا. وهي النسبة التي توقعتها وزارة المالية الإسرائيلية أيضا. كما خفض البنك توقعاته للنمو في العام المقبل ٢٠١٦ من ٢.٣٪ حسب التوقعات السابقة، إلى ٣.٣٪ حاليا. وجاء هذا التخصيـص على ضوء معدلات النمو المنخفضة كليا في الربعين الأول والثاني من العام الجاري، وتوقعات بأن ينخفض النمو إلى نسبة ٢.٥٪.

وكان النمو قد سجل في العام الماضي ٢٠١٤ ارتفاعا بنسبة ٢.٦٪، وهي نسبة أقرب إلى الركود، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة تكاثر السكان في حدود ١.٦٪. كما عدل مكتب الإحصاء تقديراته للنمو الاقتصادي الذي كان في النصف الأول من العام الجاري، من ٢.٥٪ إلى ٢.٦٪. بحسب تقديرات مطلع الأسبوع.

ويشار إلى أن كل توقعات النمو لن تنعكس على سوق العمل، فالبطالة ستستمر بنسب منخفضة، في حدود ٥.٥٪ في العامين الجاري والمقبل.

قانون يرفع عدد أيام العطلة السنوية للأجبريين

صادقت الحكومة الإسرائيلية في الأسبوع الماضي على مشروع قانون بإدتر له النائية راحيل عزاري من كتلة «كلنا» الشريكة في الائتلاف الحاكم، يرفع الحد الأدنى للعطلة السنوية من ١٠ أيام سنويا، إلى ١٢ يوما، وهو القانون الأول الذي يقضي برفع أيام العطلة السنوية منذ العام ١٩٥١. ولا تشمل هذه الأيام أيام العطلة الأسبوعية في حال وقعت في فترة الإجازة السنوية، كما لا تشمل ١٠ أيام للاعياد، وأياما مرضية بشكل تدريجي.

ويصن القانون القائم على حصول العامل على ١٠ أيام عطلة سنوية، وترتفع بشكل تدريجي ابتداء من السنة الخامسة للعمل في نفس المكان، وتصل إلى حد أقصى من ٢٢ يوم إلى ٢٤ يوما، بمعنى شهر كامل، بما في ذلك العطل الأسبوعية.

وقالت مصادر في الكنيست إن هذا القانون مطروح منذ ١٤ عاما على أجدنة الكنيست، لكن كتلة «كلنا» نجحت في ادراج القانون ضمن الاتفاقيات الائتلافية لضمان تمريره. وقالت عزاري إن قسما جديدا من العاملين يتقل من مكان عمل إلى آخر كل فترة تقل عن خمس سنوات، ما يجعلهم ضمن الحد الأدنى للعطلة السنوية.

وتعد إسرائيل من الدول التي تمنح لأقل أيام عطلة سنوية كحد أدنى، ففي السويد تبلغ أيام العطلة السنوية كحد أدنى ٢٥ يوما، ومثلها الدانمارك، أما في إسبانيا فهي ٢٢ يوما، وفي النرويج ٢١ يوما، وفي أستراليا ٢٠ يوما، وفي نيوزيلندا ١٥ يوما، وفي المكسيك ١٢ يوما، كحد أدنى.

ويقتضى العامل في إسرائيل، إضافة إلى أيام العطلة، رسوم تقاهة، وهي مبلغ يتراوح ما بين ٥ دولارا إلى حوالي ١٥ دولارا للحصة الواحدة، وفق تدرج معين، والحد الأدنى سنويا هو ٧ حصص، ولكنها تصل إلى ١٥ حصة سنويا، وتدفع في شهر تموز من كل عام، وهي رسوم خاضعة للضريبة ورسوم الضمان الاجتماعي.

أجمعت التقارير الاقتصادية الإسرائيلية الصادرة في الأيام القليلة الماضية، على أن الأسواق التجارية والملاهي، من مطاعم ومقاه، بدأت تشهد تراجعا حادا في حركة المستهلكين، وحتى أن الانهيار كان أكبر في عدد المجمعات الضخمة في المدن الكبرى، مثل تل أبيب، والقدس الغربية. وقالت تقارير أخرى إنه توجد بوادر لإلغاء جوازات سياحية كبيرة من العالم، ورغم ذلك فإن أسواق المال الإسرائيلية ما تزال تنشط بانضباط.

وقالت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية الإسرائيلية إن بعض المجمعات الكبيرة بدأت تتحدث عن تراجع كبير جدا في أعداد الزائرين. وقالت معطيات لشركة الأبحاث التجارية «رايس»، التي ترصد الحركة الشرائية في ٣٢٠٠ حانوت في مجمعات تجارية في مختلف أنحاء البلاد، إنه منذ يوم ٦ وحتى يوم ١٢ من الشهر الجاري، تراجعت المبيعات في هذه الحوانيت بنسبة ١٣٪. وهي فترة لم تشتد فيها العمليات الفلسطينية، ولم تكن الأوضاع الأمنية بمستوى تدهورها لاحقا، ما يؤكد أن التراجع الحالي سيكون بنسب أعلى. وقال تقرير آخر أن شركات بطاقات الاعتماد أعلنت عن تراجع بنسبة ١١٪ في المشتريات بواسطة البطاقات.

وقالت شبكات التسوق الغذائية إنها شهدت في الأيام الأخيرة ارتفاعا حادا جدا في المشتريات عبر الهاتف وشبكات الانترنت وإرسال المشتريات عبر موزعين.

وقال مسؤول في شبكة حوانيت كتب المطالعة «تسومت سفاريم» إن «وضع المبيعات كارثي»، وإن المبيعات وصلت إلى حضيض وبعض الحوانيت لم تكن فيها مبيعات إطلاقا. وقالت صحيفة «كالكايس» الاقتصادية إن المجمعات التجارية في القدس الغربية، تتحدث عن تراجع مبيعات بنسبة ٢٠٪ في الأيام الأخيرة. ويقول أحد المسؤولين في هذه المجمعات إنه في حال استمرار الوضع القائم، فإن المبيعات قد تنهار بنسبة ٥٠٪. ويضيف أنه بعد الساعة الخامسة مساء يبقى الناس في بيوتهم، وتخفض بنسبة هائلة جدا أعداد الداخلين إلى المطاعم والمقاهي والملاهي الأخرى.

وبحسب التقارير الاقتصادية فإن قطاع السياحة يحاول صد موجة إلغاء جوازات ضخمة جدا من السياحة الخارجية. وقالت شركات سياحية إسرائيلية إن أفواج سياحية بدأت تلغي منذ الآن جوازات كانت معدة للأيام القليلة المقبلة، في حين بدأت شركات سياحية من الخارج تستفسر عن الأوضاع، وسط مؤشرات إلى أنها تتوي إلغاء صفقات سياحية. وقد عانت إسرائيل من تراجع السياحة خلال الحرب على غزة في صيف العام الماضي ٢٠١٤، وما تزال آثار تلك المرحلة ملموسة حتى اليوم. ويتخوف قطاع السياحة من أن تؤثر الهبة الفلسطينية على السياحة بنسب أكبر من العام الماضي.

وتبين أنه في وسط الأسبوع الماضي، على سبيل المثال، قررت سفينة سياحية ضخمة تتجول في عدة دول من العالم، وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، إلغاء وصولها إلى إسرائيل قبل يوم من هذا الوصول، واتجهت إلى دول أخرى. وكان على متنها ٣٥٠ سائح، من بينهم المئات من الولايات المتحدة الأميركية.

وفي المقابل، تقول التقارير إن مبيعات أدوات ومواد الدفاع عن النفس سجلت ارتفاعا بنسبة ٥٠٪، في حين أعلن وزير المالية موشيه كلون عن رصد ميزانية ٦٦ مليون دولار لتعزيز الحراسة في المجمعات التجارية وفي المرافق العامة والأماكن التي تشهد حركة واسعة.

أما الأسواق المالية، فحتى مطلع الأسبوع الجاري كانت تتحرك بانضباط، والتراجعات والارتفاعات ظلت في حدود الحركة العادية، إلا أن مللين اقتصاديين قالوا للمصافاة الإسرائيلية إن هذه الوضع ليس مضمونا، ففي حال استفحلت الأوضاع فإن كل الاحتمالات واردة، وحتى انهيار البورصات.

ويشهد الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات الثلاث الأخيرة، بما فيها الحالية، وتيرة نمو ضعيفة تتراوح ما بين ٢.٥٪ إلى ٣٪، وهي نسب أقرب إلى الركود، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة التكاثر السكاني ١.٩٪. كما أن نسب التضخم المالي سجلت في العام الماضي، وفي الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي تراجعا (أقرا خيرا منفضلا)، بمعنى «تضخم سلبي»، وهذا ناجم عن ضعف الحركة الشرائية، وتراجع الصادرات بالأساس.

كما فحصت التقارير الاقتصادية الأوضاع في أسواق المدن والبلدات العربية في إسرائيل، التي هي عادة أسواق استهلاكية ومطاعم، إذ تتحدث المدن الكبيرة أنها تشهد تراجعا حادا في حركة دخول اليهود

في أعقاب الهبة الفلسطينية

تراجع حاد في الأسواق والملاهي الإسرائيلية يندز بتراجعات اقتصادية!

* تراجع بنسبة ٥٠٪ في دخول الزائرين للمجمعات التجارية خاصة في المدن الكبرى *

* أصحاب شبكات يتحدثون عن «حضيض في المشتريات» * محللون يحذرون من الإسراع في التقييمات *



مستوطن مسلح في شوارع القدس.

اليها، ومرد هذا ليس فقط الأوضاع الأمنية، وإنما أيضا حملة التحريض التي يقودها ساسة إسرائيليين بارزون، وخاصة العنصري أفيغدور ليبرمان، الذي يدعو يوميا لمقاطعة الأسواق العربية.

محللون يتحفظون

مقابل العناوين الصارخة التي صدرت بها الصحف العامة، والاقتصادية الخاصة، على مدى أيام، لتحذر من انهيار اقتصادي على ضوء الهبة الفلسطينية، هناك من حذر من نشر حالة الهلع في إسرائيل، لأن هذا سينعكس على العالم.

ويقول المحلل الاقتصادي في صحيفة «يديעות أchronوت» سيفر بلوتسك «حينما تنتشر السكاكين في الشوارع، فمن الطبيعي أن الناس تتخوف من التوجه إلى الأسواق. ولكن التجربة علمت أن التخوفات لفترة قد يتغلب عليها الإسرائيليون. ورائسا كيف أن الأسواق والاقتصاد ينتعشان عندنا في موعد أقرب من المتوقع. إلا أن تضخيم الظاهرة ووصفها بكارثة قومية، سيجعل العمليات كارثة اقتصادية أيضا. أفلا نذكر الانتفاضة الثانية حينما كان يقتل في الشهر الواحد ٥٠ و٦٠ وحتى مئة مواطنين؟».

ويتابع بلوتسك كتابا إن هذا التضخيم سيضرع إسرائيل في وسائل الإعلام العالمية كدولة هستيرية، غارقة بالدماء، ومحظور أن تطأ الأقدام أرضها وشوارعها. فالاقتصاد ضعيف أصلا، وفي هذه الحالة سيدهور إلى حد الركود، إن لم تكن إلى درجة أزمة حقيقية. ويخطئ ويضلل من يدعو الناس لتابع العنف ردا على العمليات وأخذ القانون بأيدي خاصة، فهذه دعوات ليست قانونية ولا أخلاقية، وليست ناجحة، وتخلق أضرارا تراكمية، لأن هدف العمليات هو زرع الخوف في الشارع، وكل من يساعد في تضخيم الوضع، يساعد عمليا في تحقيق الأهداف.

واستعرض بلوتسك حالات سابقة شهدتها إسرائيل، وحذر قائلا «إذا ما تحولت موجة العمليات إلى موجة هستيرية عامة، فإن انعكاساتها على المجتمع والاقتصاد ستكون هداما». ويعتمد بلوتسك على ما شهدته الأسواق الإسرائيلية في ظل التصعيد العسكري الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، إذ كان يتبع كل تصعيد كهذا حركة شرائية عالية جدا، وأحيانا كانت تسد العجز الذي كان خلال فترة التصعيد أو العدوان العسكري.

ويقول يوسفي فانيتسكي، مسؤول قطاع التقنيات العالية في أكبر البنوك الإسرائيلية «هبوعليم»، إنه حتى الآن لم يشعر قطاع الصناعة

ارتفاع نسبة الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية لكن الفجوة ما تزال كبيرة!

«حراك» الفلسطينية، تردى الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، وتردى أوضاع جهاز التعليم العربي بفعل سياسة التمييز، إذ حسب التقديرات، هذا الجهاز يجعل ٢٦٪ من الطلاب العرب يستوفون شروط الحد الأدنى للقبول للتعليم العالي (مقابل ٤٨٪ من اليهود).

كذلك هناك فرض شروط قبول غير اعتيادية لدخول الجامعات الإسرائيلية، لا تتماشى مع أوضاع الطلاب العرب، مثل امتحان القبول المسمى «بسيخومتري»، الذي رغم أنه يقدم باللغة العربية للطلاب العرب، إلا أن مبناه لا يتوافق مع طبيعة جهاز التعليم العربي، ما يؤدي إلى خلق فجوة تصل إلى ٢٠٪ في معدلات النجاح بين العرب واليهود، إضافة إلى هذا هناك منح نقاط امتياز لمن خدموا في جيش الاحتلال، وإعاقه بدء الدراسة في مواضيع هامة في عدد من الجامعات، بهدف إعاقه الطلاب العربي، كي لا ينخرط في الجامعة قبل ابن جيله الذي يكون في الخدمة العسكرية الإلزامية.

وتعمل الجامعات الإسرائيلية على تشديد الشروط من حين إلى آخر، كأداة لمحاورة الطلاب العرب، بعد أن يكونوا قد اجتازوا العديد من الحواجز، وهذا يظهر في موضوع الطب، فبعد أن يحقق الطالب كل المعدلات المطلوبة، يخضع للجنة قبول لفحص جاهزية نفسية، وتطرح أسئلة تعجيزية، يكون من الصعب على الشباب الصغير الذي لم يبدأ الدراسة أيضا الاجابة عليها. ولكن ليس فقط معدلات النجاح بين العرب واليهود، إضافة إلى هذا هناك منح نقاط امتياز لمن خدموا في جيش الاحتلال، وإعاقه بدء الدراسة في مواضيع هامة في عدد من الجامعات، بهدف إعاقه الطلاب العربي، كي لا ينخرط في الجامعة قبل ابن جيله الذي يكون في الخدمة العسكرية الإلزامية.

وتعمل الجامعات الإسرائيلية على تشديد الشروط من حين إلى آخر، كأداة لمحاورة الطلاب العرب، بعد أن يكونوا قد اجتازوا العديد من الحواجز، وهذا يظهر في موضوع الطب، فبعد أن يحقق الطالب كل المعدلات المطلوبة، يخضع للجنة قبول لفحص جاهزية نفسية، وتطرح أسئلة تعجيزية، يكون من الصعب على الشباب الصغير الذي لم يبدأ الدراسة أيضا الاجابة عليها. ولكن ليس فقط معدلات النجاح بين العرب واليهود، إضافة إلى هذا هناك منح نقاط امتياز لمن خدموا في جيش الاحتلال، وإعاقه بدء الدراسة في مواضيع هامة في عدد من الجامعات، بهدف إعاقه الطلاب العربي، كي لا ينخرط في الجامعة قبل ابن جيله الذي يكون في الخدمة العسكرية الإلزامية.

وتعمل الجامعات الإسرائيلية على تشديد الشروط من حين إلى آخر، كأداة لمحاورة الطلاب العرب، بعد أن يكونوا قد اجتازوا العديد من الحواجز، وهذا يظهر في موضوع الطب، فبعد أن يحقق الطالب كل المعدلات المطلوبة، يخضع للجنة قبول لفحص جاهزية نفسية، وتطرح أسئلة تعجيزية، يكون من الصعب على الشباب الصغير الذي لم يبدأ الدراسة أيضا الاجابة عليها. ولكن ليس فقط معدلات النجاح بين العرب واليهود، إضافة إلى هذا هناك منح نقاط امتياز لمن خدموا في جيش الاحتلال، وإعاقه بدء الدراسة في مواضيع هامة في عدد من الجامعات، بهدف إعاقه الطلاب العربي، كي لا ينخرط في الجامعة قبل ابن جيله الذي يكون في الخدمة العسكرية الإلزامية.

ولكن ما لا يذكره مكتب الإحصاء، أنه رغم هذا الارتفاع الحاد فإن نسبة الطلاب العرب ما تزال أقل من نسبتهم بين المواليد في السنة التي ولدوا فيها، بمعنى قبل ١٩ إلى ٢٢ عاما، حينما كانت نسبتهم في حدود ٢٤٪ من إجمالي المواليد في إسرائيل، من دون مواليد القدس المحتلة والجولان. ولكن ما يقلص الفجوة بين الطلاب العرب واليهود، هو أعداد الطلاب العرب الذين يتعلمون خارج الوطن، وحسب التقديرات بات عددهم حوالي ١٧ ألف طالب إن لم يكن أكثر.

وبموجب التقرير فإنه في العام الدراسي الماضي كان في المعاهد الإسرائيلية قرابة ٤٥ ألف طالب عربي للقب الأول، ما يعني نسبة تفوق ٣٣٪ إلى ٣٥٪ من الشريحة العمرية للعرب، وترتفع النسبة إلى أكثر من ٤٥٪ بعد ضم الطلاب الذين يدرسون في الخارج.

ويقول التقرير إن نسبة الطلاب العرب ارتفعت أيضا في الدراسة للقب الثاني، من ٣٦٪ من إجمالي طلاب اللقب الثاني قبل ١٥ عاما، إلى نسبة ١٠٥٪ في العام الدراسي الماضي، وارتفعت نسبة الطلاب العرب للقب الدكتوراة الثالث، من ٢٨٪ قبل ١٥ عاما إلى نسبة ٥٩٪ في العام الدراسي الماضي.

وكما هو معروف، فإن نسبة عالية جدا من الطلاب الجامعيين العرب يدرسون خارج الوطن، وغالبية هؤلاء تدرس في الأردن، التي باتت الملجأ الأكبر لسلك التعليم الجامعي للفلسطينيين في إسرائيل. وحسب التقديرات، فإن حوالي ١٧ ألف طالب عربي يتلقون تعليمهم حاليا في دول العالم، ما بين ١١ آلاف إلى ١١ ألفا منهم يتعلمون في الجامعات الأردنية، وهناك من يعتقد أن عددهم في الأردن يقارب ١٣ ألفا، من بينهم نحو ألف طالب حاصلين على منح تعليمية من المملكة، بعدد ٢٠٠ منحة سنويا.

والسبب في هذا هو سلسلة من المعوقات التي يواجهها الطلاب العربي قبل وصوله وخلال التعليم في الجامعات الإسرائيلية، ومنها حسب بحث لجمعية

قائد لواء «غفعاتي» خلال عدوان «الجرف الصامد» على قطاع غزة العقيد عوفر فينتر:

ليس ثمة «جهاد يهودي» بل «حرب تنطلق من قاعدة الإيمان (الديني)»!!

«**في كثير من الأحيان كنا مضطربين (خلال الحرب على غزة) إلى تقديم خطط عسكرية لا لشيء سوى لتقوية المستوى السياسي وطمأنته بأننا قادرون على مواجهة التحدي والتهديد. كان ثمة شعور بأننا نصدق العدو الذي يقول لنا: «هنا ستكون مقبرتكم» و«تعالوا حتى نذبحكم». ولقد استعدت حماس جيدا لهذه اللعبة»**»«**حماس استعدت أيضا للمواجهة وتوقعت قدومنا من الأمام وجها لوجه، لكننا باغتناها من الخلف**»!!

يمثل العقيد عوفر فينتر، القائد السابق للواء «غفعاتي» في الجيش الإسرائيلي، أحد أبرز الوجوه الدينية التي تدرجت خلال السنوات الأخيرة في سلم القيادة العسكرية، ليس لكونه متدينا متعصبا يمتطي إلى التيار الديني الوطني(اليهودي الذي يمثله حزب «البيت اليهودي»، بوجه أساس) والذي يسجل انتشارا لافتا جدا، واسعا وسريعا، في مختلف درجات القيادة العسكرية في الجيش الإسرائيلي فحسب، بل أيضا بسبب مسرحه المتكزز عن هذا الانتماء الديني ـ السياسي وإفشائه لمدى ما يشكله (هذا الانتماء) من مرجعية ومنطق لعقيدهته الأمنية وممارساته العسكرية.

وكان فينتر قد أثار عاصفتين اثنتين، بوجه خاص، خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة («الجرف الصامد») في صيف العام الماضي -٢٠١٤، وخلال توليه منصب قيادة «غفعاتي»، أحد الوية النخبة في الجيش الإسرائيلي.

وعلى الرغم من أنه لم ينه خدمته العسكرية النضامية ولم يخلع برته العسكرية بعد ـ إذ يقضي في هذه الأيام «سنة دراسية استكمالية» في «كلية الأمن القومي» سيعود في ختامها (وفق المخطط المعلن) إلى صفوف الجيش لتتم ترقيته إلى رتبة عميد وتعيينه في منصب «رئيس مقر قيادة المنطقة العسكرية الجنوبية» ـ إلا أنه تحدث، مؤخرا، عن جوانب عديدة تتعلق بالعاصفتين المذكورتين تحديدا وعن بعض جوانب العدوان الأخير على قطاع غزة، وذلك ضمن كلمة ألقاها في إحدى المدارس الدينية اليهودية (بييشيفاه) في مدينة بيتح تكفا، حيث يقيم بحضور جمهور كبير من «المتدينين الوطنيين».

وقامت صحيفة «مكور ريشون» اليمينية بنشر مقاطع من هذه الكلمة.

«**الرسالة المسيانية**»

شارت العاصفة الأولى في أثر الكشف عن الرسالة الداخلية («رسالة القائد في المعركة») التي وجهها فينتر إلى جنوده في لواء «غفعاتي» خلال عدوان «الجرف الصامد» وضمها سيلا من الاقتباسات الدينية، جاعلا من المنطقات والمعتقدات الدينية «مرجعية» للسلوك العسكري المتوقع من الجنود خلال العدوان، حتى اعتبرتها أوساط واسعة، عسكرية وسياسية وإعلامية، «رسالة مسيانية» لا يجوز وضعها هاديا (دينيا) للجنود في نطاق «نشاط عسكري».

وقال المدير العام لـ«الجمعية من أجل حرية التدين والمساواة» الحاخام المحامي اوري ريفغ، آنذاك، إن رسالة قائد لواء «غفعاتي» إلى جنوده «مؤشر خطير يثير قلقا كبيرا جدا، وحري بسلطات الجيش المسؤولة أن تعلن موقفها حيال هذا الخطل المرفوض والخلاف بين الدين والجيش».

وأضاف ريفغ: «إن الأمر الأخطر في هذه الرسالة هو توجه القائد الذي يحاول إقناع الجنود بأن الحرب حرب دينية!»

وخلص إلى القول: «من الضروري أن يحرص قادة هذا القائد على إفهامه ضرورة الفصل المطلوب بين معتقداته الدينية وبين تادية مهام منصبه العسكري، بين توجيهات القتال وأوامره وتعزيز روح الجنود وبين الوعظ الديني وتحويل المواجهة إلى حرب دينية دفاعا عن اسم رب إسرائيل وكرامته!»

وكان فينتر كتب في رسالته تلك يقول:

«لقد اخترنا التاريخ لنكون راس الحربة في القتال ضد العدو الإراهي الغري، الذي يجدف، يعلن ويهين ب معارك إسرائيل... نحن نضطلع بهذه المهمة تادية لرسالة ومن منطلق كوننا مستعدين للمخاطرة وبذل ارواطنا دفاعا عن عائلتنا، عن شعبنا وعن وطننا... من أجل اجتثاث العدو وإزالة التهديد عن شعب إسرائيل!»
وكتب فينتر، في رسالته أيضا: «إنني أرفع عيني إلى السماء وأتلو الصلوات أدعو فيها الرب إلى الأخذ بأيدينا ومؤازرتنا: سنحارب من أجل شعبك، شعب إسرائيل، ضد عدو يعلن اسمك... وأدعو الرب، كما ندعو في صلواتنا، كي يتحقق ما ورد في التوراة: «إن الرب إلهكم سائر معكم لكي يحارب عنكم أعداءكم ويخلصكم... آمين!» وحاول فينتر، خلال كلمته أمام البييشيفاه، تفسير وتبرير هذه الرسالة وما تضمنته فقال:

«أنا لست قائدا يؤدي شعاثر دينية فحسب. إنني أعيش الإيمان، وحين أصل إلى هه الحرب («الجرف الصامد») أدرك أن ثمة أشياء تؤرقني لا تطهر في بال قادة عسكريين آخرين، فهل هناك من انتبه إلى التاريخ العبري الذي تصادف مع بدء الحرب؟ إنني أجري حوارا مع الخالق، أو مونولوجا على الأصح لأنه لا يجيبني إطلاقا، لكنني شعرت بأنني أجري حوارا مع رب الكون من منطلق مسؤوليتي التي تقتضي تحقيق النصر وإعادة الجنود إلى بيوتهم سالمين».

وشرح فينتر ضمنون رسالته تلك إلى جنوده فقال: «عندما أكتب رسالة إلى جنودي تتحدث عن الروح القتالية والصلاة العميقة لخالق الكون، فما الذي ابتغيه؟ ... لقد نجحت في تحييد نفسي والقول: إنني أخطر بنفسي من أجل أبنائك، نجحت في أن أقول لرب الكون: إنني أقوم بما هو أكبر مني وأكبر من قدرتي... أنا لست سوى مجوثر جمهور ولا أفعل هذا من أجل نفسي، أنا أتحدث، إذن، عن الروح القتالية وأستخدم ما قاله الملك داود، وحين أذكر قتلى الملوك العشرة وأذكر عبارة أن العدو «يلعن اسمك، يعينه ويجده» يقولون إن هذا «جهاد يهودي». ليس هناك جهاد يهودي، وهذا يعرفه كل من يعرف اليهودية ـ الجهاد هو حرب دينية لقتل جميع غير المؤمنين ـ في الإسلام ثمة عالمان، أحدهما هو عالم مستقبلي جميع البشر فيه مسلمون، أما في اليهودية، في المقابل، فليس ثمة تبشير ولا نية لتحويل الجميع، ولذا، ليس ثمة جهاد يهودي هنا، وإنما حرب تنطلق من الإيمان».

ولم يحاول فينتر خلال كلمته في بيتح تكفا نفي وصف رسالته تلك بأنها «مسيانية»، بل قال: «توجه إلي شخص يدرس معي (في كلية الأمن القومي) وسألني: هل أنت مسياني؟ قلت: أتعرف؟ يبدو



مشهد قتل في الخليل. (رويتزر)

تسع منظمات لحقوق الإنسان في إسرائيل:

دعوة السّاسة الإسرَائِليين عناصر الشرطة والجنود إلى قتل الفلسطينيين بدلاً من الاعتقال استباحة دماء!

بمعزل عن واقع القمع اليومي المتواصل لما يقارب أربعة ملايين شخص، مع غياب الأمل في التغيير، يتعرض المواطنون الإسرائيليون في هذه الأيام لعنف لا يمكن احتمالـه ـ ولكن «الوضع الراهن» الذي تعود عليه تقريبا كافة الإسرَائِليين يعني التعرض المتواصل لملايين الفلسطينيين إلى العنف الناتج من نظام الاحتلال، وجوانب القمع والسلب والنوس على الحقوق الكامنة في جوهره كاحتلال ـ مقترحات «فرض حصار» على الأحياء الفلسطينية في القدس، أو فرض حكم عسكري داخل الخط الأخضر، هي عكس ما هو مطلوب: توسيع ممارسات الاحتلال بدلا من وضع حد لها. الأشخاص الذين يطمحون إلى مستقبل لا تكون فيه الأحداث الراهنة جزءًا منتظمًا من حياة مخيفة، يجب أن يدلوأ بارائهم حول واقع الحياة الفظيع الذي يشكله الاحتلال.

تشكيل «وحدة سائير عربية» في الشرطة الإسرَائِلية

لملاحقة شبكات التواصل الاجتماعي!

أشار بيان صحفي صادر عن مركز «إعلام» في الناصرة في نهاية الأسبوع الفائت، إلى أنه في أعقاب رد الشارع الفلسطيني على الانتهاكات المتكررة للمسجد الأقصى والتي أدت لاندلاع مواجهات، قامت الشرطة الإسرَائِلية باستهداف الصحافيين ومطاردة أفكار الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي.

وأضاف البيان أنه من بين الشهادات التي قام «إعلام» بجمعها يتضح أن الشرطة عمدت إلى استهداف الصحافيين والمراسلين، وعددهم حتى اليوم ٣٩ صحافيًا مقدسيًا و٧ صحافيين من مناطق ٤٨.

وقال الصحافي ساهر الحاج في شهادته عقب الاعتداء عليه في مسيرة الغضب التي نظمت في الناصرة يوم ٢٠١٥/١٠/٨ أن الشرطة صوتت سلاحها ضد كل من حمل كاميرا وتواجد في المظاهرة باعتبار أنه صحافي، وهذا يفسر حقيقة أن كل مصابي المظاهرة كانوا من الصحافيين والمراسلين.

وقالت الصحافية هناع محاميد التي أصيبت بحروق في الوجه، إن الاعتداء على طاقم قساة الميادين كان يقابل الغار، حيث عمدت الشرطة إلى إلقاء القنابل موبهم بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٤ على الرغم من ارتدائهم للسترات الواقية مع إشارة «صحافة».

وقد تنوعت الاعتداءات الإسرَائِلية على الصحافيين بين الضرب المبرح والإصابة بالرصاص الحي وقنابل الغاز السام والمسيل للدموع بدون أدنى اعتبار للقوانين الدولية التي تحمي الصحافيين أثناء المظاهرات السلمية أو النزاع المسلح.

وذكر «إعلام» أنه وفقًا للمواثيق والمعاهدات الدولية فإن الصحافيين في مناطق النزاع محميون، حيث تنص المادة ٧٩ من القانون المغدل من معاهدة جنيف الرابعة لعام ٤٩ على «أن الصحافيين المدنيين الذين يؤدون مهامهم في مناطق النزاعات المسلحة يجب احترامهم ومعاملتهم كمدنيين، وحمياتهم من كل أشكال الهجوم المتعمد، شريطة ألا يقوموا بأعمال تخالف وضعهم كمدنيين».

كما تُعد تلك الانتهاكات خرقًا سافرًا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٢٢ الخاص بحماية الصحافيين والذي صدر في أيار الأخير، ويعتبر هذا القرار استمرارًا للقرار ١٧٣٨ الذي يادرت إليه فرنسا العام ٢٠٠٦، ويدافع عن حرية التعبير، حتى عبر الإنترنت، في حالات النزاعات المسلّحة وأيضًا خارج هذا الإطار. وفي سياق التشديد على هذا القرار، دان «إعلام» الاعتقالات المتكررة من قبل «وحدة السائير العربية» في الشرطة الإسرَائِلية، وهي وحدة جديدة شكّلت مع تصاعد الأحداث لرصد العالم الافتراضي الفلسطيني وملاحقة النشاط العرب بذريعة أن منشوراتهم عبر شبكات التواصل الاجتماعي قد تحمل «نوايا» لتفكيـد «أعمال إرهابية»، علما أن معظم تلك المنشورات لم تتجاوز التضامن المنطقي والأخلاقي مع إخوتهم الفلسطينيين وتسجيل موقف ضد ما تعرض له مقدساتهم من انتهاك.

ورصد «إعلام» ٧ اعتقالا على الأقل على خلفية الموقـف، منها اعتقال مثقال زيدان من كفر مندا، صاحب موقع «بلدتنا»، الذي قامت الشرطة بتعميد اعتقاله ليوم واحد، واعتقال الرياضية حمامة جريان من جسر الزرقاء لاعبة منتخب «فلسطين» وهيبوعيل الخضير» (الإسرَائِلي) لكرة القدم.

ويتضح أن إسرائيل تستثمر في الأونة الأخيرة جهودًا إضافية لطمس الحقائق وتغييبها ـ ولتحسين صورتها الدعائيّة للعالم عبر وسائل قمعية، وتأكيـدًا على ذلك قامت بنشر صور للطفل أحمد مناصرة (١٣ عامًا) الذي اشتره من خلال فيديو الاعتداء عليه في القدس وتنكيل الجمهور الإسرَائِلي به، ويظهر الطفل في الصور وهو في المستشفى معافي فيما يتم تقديم الطعام له، علما أن هذا النشر يعتبر خرقًا لحقوق الطفل وفق القانون الإسرَائِلي وأيضًا خرقًا لقواعد أخلاق المهنة الطبية التي تلزم بضمان السرية والخصوصية للجرحى، بغض النظر عن هويتهم وانتمائهم. ويؤكد بيان «إعلام» في هذا السياق أن كل تلك المحاولات لطمس الحقائق وتشويهها، ومنح فضاء ومساحة تحرك للدعاية الإسرَائِلية لخلق رواية تشرعن الاعتداءات والانتهاكات، لن تنجح في ظل انتشار وسائل الإعلام الجديد والتي أوكلت لها المهمة في نقل الوقائع من كافة المناطق وبطريقة مباشرة، وأن تلك الاعتقالات لن تظال آلاف الناشطين عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وقال البيان إن «إعلام» يعمل في الأونة الأخيرة على مواجهة تلك الانتهاكات قضائيًا، إذ قام القسم القضائي في المركز بمراسلة كافة المؤسسات المسؤولة مطالبًا إياها بالعمل على وقف المس بالصحافيين وحمياتهم في الميدان.

أكدت تسع منظمات لحقوق الإنسان في إسرائيل في بيان صادر عنها في نهاية الأسبوع الفائت، أن دعوة السّاسة الإسرَائِليين عناصر الشرطة والجنود إلى قتل الفلسطينيين بدلا من الاعتقال هي بمثابة استباحة دماء على رؤوس الأشهاد.

وجاء في البيان:

«منذ بداية جولة العنف الحالية، نشهد ظاهرة خطيرة لإطلاق النار بهدف قتل فلسطينيين مسسوا بإسرَائِليين أو أشتبّه بهم بذلك، ويودر الحديث عن سلسلة حالات تمّ توثيقها ونشرها، تثير مخاوف من أن النهج الذي تمّ اختياره للتعامل مع هذه الحالات هو الأسوأ، وبهذا كانت النتيجة قاتلة أو للأسف لا لزوم لها. في الحالات التي كان المشتبه بهم يهودًا لم يُنقل الرصاص عليهم بتاتا.

هناك ساسة ومسؤولون في الشرطة لا يعملون على تهدئة الجو العام العاصف، بل على العكس من ذلك - يدعون علنا إلى قتل المشتبه بهم دون محاكمة، وإلى أن يقوم المدنيون بحمل السلاح- هذا على سبيل المثال ما نُقل على لسان موشيه إدري، قائد شرطة لواء القدس، قائلا: كل من يطعن اليهود أو يصيب أبرياء يأتى حكمه القتل، وقال وزير الأمن الداخلي لعلاء إردان: كل مخرب عليه أن يعرف أنه لن ينجو من العملية الموشك على تنفيذها. وقال عضو الكنيست يائير لبيد، من يخرج سكينًا أو مفكًا يجب إطلاق النار عليه وقتله.

وتجنّد جزء كبير من وسائل الإعلام الإسرَائِلية لتعزيز نهج مماثل، والمصادر المسؤولة التي من المفترض أن تراقب عمل الشرطة - النيابة العامة وقسم التحقيقات مع الشرطة - لم تحرك ساكنًا في مواجهة الأمور. لا خلاف حول خطورة الأحداث الحاصلة في الأيام الأخيرة، وحول الحاجة إلى حماية الجمهور من الطعن وغيره من الهجمات، ولكن يبدو أنه في حالات كثيرة جدا، بدلا من التصرف بطريقة تتناسب وطبيعة كل حدث، يهرع رجال الشرطة والجنود إلى إطلاق النار بقصد القتل، إن الدعم السياسي والشعبي لهذه الصفة يعني استباحة دماء الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية (المحتلة) وإسرائيل.

بدلا من اتخاذ إجراءات عقابية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة، على الحكومة الإسرَائِلية العمل على إنهاء واقع القمع المتواصل واليومي لما يقارب أربعة ملايين إنسان يعيشون من دون أي أمل في التغيير، وفي ظل غياب أفق بإنهاء الاحتلال والعيش بحرية وكرامة».

وقعت على البيان المنظمات التالية:
١- جمعية حقوق المواطن في إسرائيل؛
٢- أمستي إنترناشيونال (منظمة العفو الدولية)- فرع إسرائيل؛
٣- بتسيلم؛
٤- عيشة (مسلك)؛
٥- اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل؛
٦- هوميكد ـ مركز الدفاع عن الفرد؛
٧- يش دين- منظمة متطوعين لحقوق الإنسان؛
٨- عدالة- المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل؛
٩- أطباء لحقوق الإنسان، إسرائيل.

بتسيليم: واقع الحياة الذي يشكّله الاحتلال فظيع للغاية!

وكانت منظمة بتسيلم أصدرت قبل ذلك بيانا أعربت فيه عن صدمتها الكبيرة وإدانها الشديدة للاستهانة بحياة البشر، وأكدت أن كل إنسان مسؤول عن أفعاله، لكن الحكومة الإسرَائِلية هي المسؤولة عن واقع الاحتلال وآثاره.

وجاء في البيان:

هذا العام يكمل الاحتلال الإسرَائِلي عامه ال٤٩؛ وفي الأسابيع الأخيرة وقعت عشرات الهجمات المرعبة ضدّ مدنيين إسرَائِليين والتي نهدّها فلسطينيون في إسرائيل وفي الضفة الغربية. عدد القتلى والجرحى في تصاعد، والأخبار المرؤعة لا تتوقف، ما من روح بشرية لا تهتز في ضوء هذا العنف.

في المقابل، ينادي مسؤولون في الحكومة الإسرَائِلية وفي سلطات أخرى بإصرار بإطلاق النار لقتل الفلسطينيين المشتبه بهم بتنفيذ العمليات واستباحة دمائهم، بما في ذلك أولئك الذين لا يشكلون خطرا بعد. بالإضافة إلى ذلك، تمّت مهاجمة المارة الفلسطينيين في شوارع المدن ولم يطلق أحد الرصاص على المعتدين وأبنت الشرطة مخالفة في التسامح، ناهيك عن إبداء عدم الاكتراث، في ظلّ الكشف عن هذا العنف، ما من روح بشرية لا تهتزّ في ضوء هذا العنف.

في الوقت نفسه، وفي كافة أنحاء الأراضي المحتلة - الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية - تنعقد مظاهرات كبيرة، وقد أدى استخدام دولة إسرائيل للقوة المفرطة في عملية قمع المظاهرات إلى وفاة عشرات الفلسطينيين على الأقل وإصابة المئات. بالتوازي مع ذلك، شهدنا أيضا حالات مؤثرة أوقف فيها تنفيذ عمليات قتل جماعي (لينتش). هذه الحالات هي جزء من الأمل في مستقبل أكثر إنسانية، رغم الخوف والكراهية المتصاعدين.

تكرر منظمة بتسيلم إدانتهأ لاي مس بالمدنيين. نبذ العنف يجب أن يكون أمرا قاطعا، انتهاكك حق الحياة يستوجب إدانته وإيقافه.

لا يكفي فقط التحفظ المطلق عن العنف، تعود الحكومة الإسرَائِلية وتبرز موجة العنف الحالية كإفجار للكراهية بمعزل عن أي سياق، وأنه لزام قمعها بكل القوة التي يتطلبها الأمر ـ في المقابل، تتنصل الحكومة تماما من مسؤوليتها عن الوضع. لكن لا يمكن النظر إلى أحداث هذه الأسابيع

تقرير جديد: تراجع الخدمات في إسرائيل مقارنة بالدول المتطورة يقسم السكان إلى كتلتين ويدفع بالشباب إلى الهجرة!

خبير اقتصادي إسرائيلي: «جزء واحد في الدولة قسم من اقتصاد المعرفة العالمي وهو الهاي- تك والجامعات والطب وما شابه ذلك. وهناك جزء آخر أخذ بالاتساع لا يحصل على الأدوات أو الشروط المطلوبة من أجل الانخراط في الاقتصاد العالمي والعصري والتنافسي. وهذا الجزء بمثابة كتلة ثقيلة على كاهل الجزء الآخر تزداد ثقلا بمرور الوقت»



الاطباء في إسرائيل يجيدون لكن المرضى يبقون في أروقة المستشفيات...

العام ١٩٧٣ تتميز بنسب منخفضة في إنتاجية العمل، التي باتت في أدنى المستويات في الدول المتطورة، وهذا الوضع أخذ بالتراجع أكثر في إسرائيل.

وكتب بن دافيد بهذا الشأن في سياق التقرير، أن «جزءاً واحداً في الدولة هو جزء من اقتصاد المعرفة العالمي، وهو الهاي- تك والجامعات والطب وما شابه ذلك، وهناك جزء آخر، أخذ بالاتساع، لا يحصل على الأدوات أو الشروط المطلوبة من أجل الانخراط في الاقتصاد العالمي والعصري والتنافسي. وهذا الجزء بمثابة كتلة ثقيلة على كاهل الجزء الآخر، وتزداد ثقلا بمرور الوقت، وليس عجيباً أن أعداداً متزايدة من الشبان المؤهلين والمتعلمين يغادرون البلاد».

وأضاف أنه منذ منتصف سنوات السبعين ازدادت الفجوة في إنتاجية العمل بين الدول المتقدمة وإسرائيل خمس مرات.

وأوضح بن دافيد أن الحفاظ على صمود إسرائيل لأمد طويل يستوجب تغيير مفهوم الأمن القومي، والتعامل مع الأمن ليس فقط بأنه نتاج للطائرات والدبابات وكتائب الجنود، وإنما كنتاج للتعليم أيضاً. وأضاف «بإمكان الأولاد الذين يحصلون على تعليم في مستوى العالم الثالث أن يصنعوا اقتصاد عالم ثالث فقط، وهو اقتصاد غير قادر على دعم جيش في العالم الأول، هو المطلوب من أجل بقاء إسرائيل».

«أهملنا العرب

فأنفجروا في وجهنا»

اعتبر بن دافيد أنه «إذا لم نتعالج الأمور في الأمد البعيد، فإنها ستنفجر في وجهنا تماماً مثل المشاهد التي نراها الآن في الشوارع»، ويشير بذلك إلى المستوى المتدني في تطبيق القانون في إسرائيل. وأضاف أن «هناك موضوع تطبيق القانون وهذا يسري على جميع المجالات، ونحن نشاهد هذا الأمر الآن، فقد أهملنا المجتمع العربي (يقصد في القدس الشرقية أيضاً)، وسمحنا بأن يقتل الواحد منهم الآخر طوال السنة، وفي نهاية المطاف انفجر هذا الوضع في وجهنا»، وأشار بن دافيد إلى أن المثالي الأبرز لغياب تطبيق القانون موجود في مجال الضرائب. ووفقاً للمعطيات التي يوردها فإن حجم الاقتصاد الأسود في إسرائيل يصل إلى ٢٢٪ من الناتج السنوي. «وهذا الأمر لا يتعلق بالعدالة الاجتماعية فقط، وإنما هو مرتبط بأننا نريد هذا المال (من الضرائب) من أجل استخدامه لتنفيذ أمور كثيرة»، وأضاف «نريد أن نحول أموالاً لكن لدينا عبء أممي كبير ولذلك توجد لدينا مستويات أقل من الحرية. فمن أين تأتي بالمال؟ الضرائب غير المباشرة مرتفعة وتمس بالضعفاء بالأساس، وفيما يتعلق بضريبة الدخل فإن نصف الأجيرين اليوم لا يدفعون ضريبة دخل لأن أجرهم منخفض جداً. وقرابة ٢٠٪ من الأجيرين يدفعون ٩٠٪ من الضرائب وهذه مجموعة أخذة بالتقلص وحسب بمرور السنين ولن تتمكن من تحمل العبء إلى الأبد».

وإنتقد بن دافيد ميزانية الدولة والإنفاق، وذلك في الوقت الذي بدأ فيه الكينسيت، الأسبوع الماضي، بمناقشة الميزانية العامة وقانون التسويات المرافق لها، وهو ما وصفه بن دافيد بأنه «عمل تضليلي»، وأوضح هذا الخبير الاقتصادي أنه «ليس بالإمكان قراءة الميزانية. ولا أحد يعرف حقاً ما هي الأفضليات القومية لإسرائيل، وعلى سبيل المثال، نحن لا نعرف كم تنفق على التربية والتعليم، إذ ليس كل ما يتم إنفاقه على التعليم يخرج من وزارة التربية والتعليم، وليس كل ما تنفقه وزارة التربية والتعليم يكون على التعليم».

وأورد بن دافيد مثالا آخر: «كم تكلفنا المناطق (المحتلة)؟ لا أحد يعرف، وبضمنهم أولئك الذين يعذون الميزانية. كم تنفق على الحريديم؟ ليس معروفًا، وحتى في موضوع ليس سياسياً، ما هو حجم الإنفاق على التلمذ في جهاز التعليم الرسمي مقابل جهاز التعليم الرسمي - الديني؟ إننا نعرف عن جزء من الإنفاق فقط لكننا لا نعرف غاية كل المبالغ، ونحن لا نعرف أموراً أساسية ولذلك لا يمكننا اتخاذ قرارات سياسية صحيحة».

بينما في إسرائيل يوجد أطباء من أفضل الأطباء في العالم، بحسب التقرير، لكن في الوقت نفسه فإن هناك مرضى ينامون في أروقة المستشفيات، الأمر الذي يذكر بحال المستشفيات في دول العالم الثالث.

ويحذر خبراء في مجال الصحة منذ سنوات طويلة من أن جهاز الصحة الإسرائيلي ليس مستعداً للنمو الطبيعي للسكان ولارتفاع نسبة المسنين بينهم، وأنه من دون إضافة مئات الأسرة في كل عام، فإن الوضع سيزداد خطورة. ورغم ذلك فإنه باستثناء إضافة ألف سرير في الدول الغربية، وهذا يعني في أحيان كثيرة تسريع م بكر أبدأ عن الحاجة الحقيقية، لا يوجد أي تقدم في هذا الموضوع.

وأشار التقرير إلى أن نتيجة هذا الوضع لا تنحصر في الاكتظاظ الذي يمكن أن يؤدي إلى التلوث وإلى مس شديد بخصوصية المرضى، وإنما تكون مدة رقدو المرضى في المستشفيات أقصر بكثير من المعدل في الدول الغربية، وهذا يعني في أحيان كثيرة تسريع م بكر للمرضى من دون إتمام علاجهم، وثمة أمر هام آخر، وهو أن كمية الأسرة بحسب المواصفات، يحدد حجم القوى العاملة الطبية، ولذلك فإن نقص الأسرة يدل أيضاً على علاقة متدنية بين الطاقم الطبي والمرضى.

ورغم أن تدرج إسرائيل في منتصف سلم الدول الأعضاء في OECD من حيث عدد الأطباء، إلا أن التقرير أشار إلى أن إسرائيل لا تستثمر بشكل كاف في العقود الأخيرة في تاهيل أطباء. ونتيجة لذلك، يتزايد عدد الأطباء المسنين. فقبل ٣٥ عاماً كان ٨٥٪ من الأطباء في سن ٦٥ عاماً فما فوق، بينما اليوم تبلغ هذه النسبة ٢٥٪، وهي أعلى نسبة في OECD. وكانت أعمار ثلث الأطباء في إسرائيل أقل من ٣٥ عاماً في العام ١٩٨٠، بينما اليوم ١٠٪ تقل أعمارهم عن ٣٥ عاماً، والوضع بين المرمرضات أسوأ بكثير.

ويتبع هذا الوضع من تزايد نسبة المسنين بين سكان إسرائيل، وأيضاً من شيخوخة مئات وآلاف الأطباء الذين انضموا إلى جهاز الصحة الإسرائيلي في أعقاب الهجرة الروسية في التسعينيات. لكن في السنوات الأخيرة ازداد عدد المقاعد في كليات الطب في الجامعات الإسرائيلية بشكل كبير، كما تم افتتاح كلية طب جديدة في صفد، يدرس فيها حوالي ٦٠٠ طالب. وتم بذل جهود في مجال التمرير بهدف زيادة عدد الطلاب في هذا المجال، لكن التقرير أشار إلى أن هذه الخطوات ليست كافية وثمة حاجة إلى خطوات أخرى من أجل الاستجابة لمتطلبات الزيادة السكانية وارتفاع نسبة المسنين.

المواصلات

أكد التقرير أن البنية التحتية في مجال المواصلات في إسرائيل متخلفة وأنها تمس بإنتاجية العمل والصناعة وتعرزز انعدام المساواة بين السكان. ففي العام ١٩٧٠، كان الزدحام في شوارع إسرائيل، الذي يقاس بعدد السيارات في الكيلومتر الواحد، مشابهاً لما هو سائد في الدول الأوروبية الصغيرة. لكن في السنوات الأربعين الماضية ازداد الازدحام في الشوارع الإسرائيلية بحوالي ٣٥٠٪ عن المعدل في الدول الأوروبية.

كذلك فإن أسعار السيارات وتكلفة استخدامها في إسرائيل مرتفعان، خاصة إذا قورن ذلك بمعدل الدخل. وأدى هذا الأمر إلى أن عدد السيارات للفرد في إسرائيل أقل مما هو عليه في ٣٠ دولة من بين الدول ٣٣ الأعضاء في OECD. ورغم ذلك، فإن الازدحام في الشوارع الإسرائيلية أعلى منه في ٣٠ من ٣٣ دول هذه المنظمة. ولفت التقرير إلى أنه خلال الأربعين عاماً الماضية لم يتم شق شوارع في مناطق تسكنها أغلبية السكان في إسرائيل. ورغم حدوث تحسن في شق شوارع جديدة وتوسيع أخرى قائمة خلال السنوات العشر الأخيرة، إلا أن عدد السيارات قياساً بمساحة الشوارع ارتفع بين العامين ٢٠١٥ و٢٠١٣ بنسبة ١٦٪

وشدد التقرير على أن السنوات التي أعقبت حرب تشرين/ أكتوبر

وكانت هذه النسبة ١٥٢٪ للجنسين في العام ٢٠١٢، بينما بلغت هذه النسبة لدى الرجال اليهود غير الحريديم ٣٩١٪ و٤٤٨٪ لدى النساء اليهوديات غير الحريديات.

ولفت تقرير مؤسسة «شورش» إلى أن أحد العوامل التي تتوقع حصول الفرد على راتب مرتفع هو عدد الوحدات الدراسية في موضوع الرياضيات. فالعاملون الذين تعلموا الرياضيات بمستوى خمس وحدات دراسية يتلقون راتباً أعلى خلال حياتهم، قياساً بعاملين تعلموا هذا الموضوع بمستوى ثلاث أو أربع وحدات. وفي العام ٢٠١٢، تقدم ٩٢٪ فقط من تلاميذ الثواني عشر لامتحان بجرروت (توجيهي) الرياضيات بمستوى خمس وحدات. وأعلنت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية مؤخرًا عن برنامج دراسي يرمي إلى زيادة عدد التلاميذ المتقدمين لامتحان بجرروت الرياضيات بمستوى خمس وحدات.

كذلك أظهرت إحصائيات أن الأجر للساعة الذي يحصل عليه مستخدمون تعلموا موضوع الرياضيات بمستوى ثلاث وحدات أعلى بحوالي ١٩٪ من أجر العاملين الذين لم يتقدموا لامتحان بالرياضيات أبداً أو درسوا هذا الموضوع بمستوى أدنى. وكان أجر الذين تقدموا لامتحان بمستوى أربع وحدات أعلى بـ ٣٠٪ من أولئك الذين لم يتقدموا لامتحان بجرروت في الرياضيات. ورغم ذلك، ذكر التقرير أنه «من الواضح أن الرياضيات ليست الموضوع الأساس الوحيد الذي يؤهل لوظيفة جيدة في المستقبل».

تقليصات في الأكاديميا

أشار بن دافيد إلى حدوث تراجع في المجال الأكاديمي خلال الأربعين عاماً الماضية. وبينت المعطيات أن عدد الوظائف في السلك الأكاديمي في الجامعات أقل بـ ٢٠٪ مما كان عليه قبل أربعين عاماً، وذلك على الرغم من أن عدد سكان إسرائيل تضاعف، كما أن عدد طلاب الجامعات ازداد بنسبة ٣٥٠٪. كذلك فإن عدد العاملين في مجال الأبحاث ارتفع خلال الأربعين عاماً الأخيرة بنسبة ١٤٪ فقط. وفيما يتعلق بالكليات، التي تم فتح العشرات منها خلال العقود الأخيرة، وارتفع عدد طلابها بنسبة ٥٠٠، فإن عدد أعضاء السلك التعليمي ازداد بنسبة ٤٠٪.

وأوضح التقرير أن الانخفاض في عدد أعضاء السلك الأكاديمي، المرتبط بظاهرة هروب الأدمغة أيضاً، تابع من الإخفاقات الإدارية في الجامعات ومن تراجع ميزانية التعليم العالي منذ العام ٢٠٠٠. وأدى إلى نقص في الوظائف في مؤسسات التعليم العالي. ولم تحقق محاولات مجلس التعليم العالي من أجل زيادة عدد الوظائف في السلك الأكاديمي الرفيع في الجامعات سوى نجاحات جزئية. وأشار التقرير إلى العلاقة بين التعليم العالي ونسبة التشغيل. وفي هذا السياق، فإن نسبة تشغيل النساء العربيات اللاتي يحمل لبا أكاديميا بلغت ٧٠٪ في العام ٢٠١١، بينما نسبة اللاتي لم يكملن ١٢ سنة تعليمية كانت ١١٪ فقط. كذلك فإن نسبة تشغيل الرجال اليهود غير الحريديم بلغت ٩١٪ بين حاملي الألقاب الأكاديمية و٧١٪ بين أولئك الذين لم يكملوا ١٢ سنة دراسية.

الصحة

أكد التقرير أن حال المجال الصحي في إسرائيل مخيب للأمل. ففي منظمة OECD توجد ٣٣ دولة إضافة إلى إسرائيل، وفي ٣١ من هذه الدول عدد الأسرة في المستشفيات مرتفع قياساً بعدد السكان.

آخر نتائج استطلاع «مؤشر السلام»:

الإسرائيليون فقدوا الثقة بإدارة الحكومة للوضع الأمني في القدس وبالتزام نتنياهو بحل الدولتين

نظّمهم لا يشمل انسحاب إسرائيل إلى حدود العام ١٩٦٧. من جهتهم، رأى ٤٤٪ من العرب أن مستقبل إسرائيل سيكون أفضل في حال تقسيم البلاد، لكن ٤٢٪ منهم عبروا عن موافقتهم على ضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل، مقابل ٣٧٪ عارضوا ذلك.

وقال ٥٩٪ من اليهود إنهم لا يؤمنون بأن نتنياهو ملتزم بحل الدولتين. ورغم ذلك، اعتبر ٥٧٪ من المصوتين لحزب الليكود، الذي يتزعمه نتنياهو، أنه ملتزم بحل الدولتين. وبلغت نسبة العرب الذين لا يؤمنون بأن نتنياهو ملتزم بحل الدولتين ٧٢٪.

واعتبر ٦٠٪ من اليهود أنه في حال قيام دولة واحدة فإنه لا ينبغي منح الفلسطينيين حقوقاً متساوية وكاملة، بينما قال ٥٣٪ من العرب إنه ينبغي منح الفلسطينيين حقوقاً كاملة ومتساوية. وأظهر الاستطلاع وجود إجماع يهودي، بنسبة ٨٧٪، على أن ثمة احتمالاً ضئيلاً لأن يعيش اليهود والعرب في المستقبل في دولة واحدة كمواطنين متساوي الحقوق ويعترف كل طرف بحقوق الآخر. وكان هذا الرأي السائد لدى العرب بنسبة ٦٨٪.

وتوقع ٧٣٪ من اليهود و٧١٪ من العرب أنه في حال اندلاع انتفاضة ثالثة فإن القيادة الفلسطينية «لن تضع المفاتيح على الطاولة، بحيث تبقى إدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية بيدي إسرائيل. كذلك توقع ٤٨٪ من اليهود و٥٥٪ من العرب أنه لن يكون هناك تدخل دولي من أجل ممارسة ضغوط على الجانبين للتوقيع على اتفاق في المستقبل، بينما رأى ٤١٪ من اليهود و٢٨٪ من العرب العكس من ذلك وأنه سيكون هناك تدخل دولي.

وكانت آراء اليهود منقسمة حيال مسألة إدارة الوضع الأمني في القدس، ما يعني أنهم ينظرون نظرة سلبية إلى أداء الحكومة، بينما رأت أغلبية بين العرب أن إدارة الوضع الأمني في القدس من قبل الحكومة الإسرائيلية سيء جدا.

وفيما يتعلق باقتحامات الجماعات اليهودية المتطرفة والمستوطنين للحرم القدسي، أيد ٥٧٪ من اليهود السماح لليهود بالصلاة في الحرم، بينما عارضت أغلبية العرب (٨١٪) ذلك.

تظهر تقارير ومعطيات نُشرت على مدار السنوات الأخيرة الماضية، أن هناك تراجعاً طردياً يحدث في مجال الخدمات في إسرائيل.

وأكد تقرير صدر مؤخراً عن مؤسسة «شورش» للأبحاث الاقتصادية - الاجتماعية، التي أسسها الخبير الاقتصادي البروفسور دان بن دافيد، أنه خلال الأربعين عاماً الأخيرة طرأ تراجع في العديد من المجالات المركزية في المجتمع والاقتصاد في إسرائيل.

وشدد التقرير، الذي صدر الأسبوع الماضي، على أنه من أجل ضمان مستقبل أفضل لسكان إسرائيل، ينبغي إجراء تغييرات فورية في سلم أولويات الدولة وإعطاء أولوية لمجالات البنى التحتية البشرية والمادية.

تراجع التعليم

تؤكد الإحصائيات أن أكبر تزايد طبيعي في إسرائيل موجود في المجتمع الحريدي.

ووفقاً لبن دافيد، فإنه خلافاً للرأي السائد، ارتفع عدد الرجال الحريديم الذين تعلموا ثماني سنوات فقط مع مرور السنين، بحيث أن أكثر من نصفهم لم يصلوا في دراستهم إلى أكثر من الصف الثامن، إذ أن الدراسة في اليبشيفا، أي المعهد الديني اليهودي الذي تُدرّس فيه التوراة والعلوم الدينية فقط، لا تعتبر تعليماً رسمياً. ورأى بن دافيد أن هذا الوضع نابع من القوة السياسية للحريديم، وليس بسبب قيود دينية. وحذر من أن الأولاد الحريديم سيواجهون صعوبة في اقتناء ثقافة أكاديمية لدى بلوغهم، حتى لو أنهم أرادوا الحصول على ثقافة كهذه.

وبصورة عامة، أشار بن دافيد إلى أن مستوى متوسط تحصيل الأولاد الإسرائيليين في مواضيع الرياضيات والعلوم والقراءة يقترب من حضيض تدريج دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وذلك بموجب معطيات لا تشمل تلاميذ جهاز التعليم الحريدي، ولو أن الإحصائيات شملت الحريديم، لكان مستوى متوسط تحصيل الأولاد الإسرائيليين منخفضاً أكثر. وأكد التقرير أن مستوى التعليم الذي تمنحه إسرائيل للتلاميذ العرب يؤدي إلى نتائج متدنية أكثر من تلك الموجودة في دول نامية كثيرة.

وتبين معطيات مؤسسة «شورش» أنه يوجد لدى أكثر من نصف الرجال الحريديم ثماني سنوات تعليمية في جهاز التعليم الرسمي أو أقل من ذلك، ولا يتماشى هذا المعطى مع ارتفاع نسبة الرجال الحريديم الموجودين في الأكاديميا، وهذا أمر ينسبه الباحثون في «شورش» إلى الزيادة السكانية الحريدية بشكل عام.

وحذر التقرير من أن «المعطيات المتعلقة بالرجال الحريديم في العقد الأخير تتناقض بالكامل مع الاحتياجات المستقبلية لهذه المجموعة واحتياجات المجتمع الإسرائيلي».

وتفيد المعطيات بأن نسبة الرجال الحريديم ذوي ثقافة تعليمية رسمية تقل عن تسع سنوات ارتفع في العام ٢٠١٣ إلى ٥٢٪ بينما كانت هذه النسبة ٤٣٫٨٪ في العام ٢٠٠٢، علماً أن هذه النسبة كانت ٥٦٫٨٪ في العام ٢٠١٢.

وأضافت المعطيات أن ٢٤٪ فقط من الرجال الحريديم في الفئة العمرية ٢٠ - ٣٤ عاماً لديهم ثقافة أكاديمية، و١٠٫٦٪ لدى النساء الحريديات في الفئة العمرية نفسها.

وفي المقابل، فإن ٦٨٪ من الرجال الحريديم و١٨٫٣٪ من النساء الحريديات في الفئة العمرية ٣٥ - ٥٤ عاماً لديهم ثقافة أكاديمية،

نشر «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» الأسبوع الماضي، استطلاع «مؤشر السلام» الشهري الذي يجري تحت رعاية هذا المعهد وجامعة تل أبيب، وأجرى بين ٦ - ٨ تشرين الأول الحالي، وشمل الاستطلاع ٦٠٠ مواطن يهودي وعربي يشكلون عينة تمثل السكان البالغين في إسرائيل، من سن ١٨ عاماً فما فوق. واحتمال الخطأ في هذا الاستطلاع هو بنسبة ٤٪.

ودلت نتائج هذا الاستطلاع، الذي أجري بالتزامن مع اندلاع الهبة في القدس الشرقية، على اندام الثقة لدى الجمهور الإسرائيلي العريض بإدارة الوضع الأمني في القدس وبالتزام رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بحل الدولتين. لكن أغلبية المستطلعين اليهود أيدت دخول المجموعات اليهودية إلى الحرم القدسي من أجل الصلاة فيه.

السؤال الأول في الاستطلاع كان حول الجمود السياسي بين إسرائيل والفلسطينيين والفترة التي يمكن أن يمتد هذا الجمود خلالها من دون اندلاع انتفاضة ثالثة. وقال ٤٤٪ من اليهود إن هذه الفترة يمكن أن تكون قصيرة وليست أكثر من عام واحد، بينما قال ٢٠٪ إنها يمكن أن تمتد إلى عامين أو ثلاثة، واعتبر ٢٦٪ أنها يمكن أن تمتد لأكثر من ثلاث سنوات من دون اندلاع موجة عنف عارمة.

وفي المقابل، كانت النتائج معاكسة بين المستطلعين العرب، إذ اعتبر ٤٨٪ منهم أن فترة الجمود السياسي يمكن أن تمتد فترة طويلة من دون اندلاع هبة فلسطينية واسعة. وقال ٢٦٪ إن هذا الجمود يمكن أن يمتد لفترة قصيرة من دون اندلاع انتفاضة ثالثة.

وحول حل الدولتين، قال ٥٠٪ من اليهود إن هذا الحل «لم يمت»، لكن ٤٦٪ اعتبروا أنه «مات»، وهنا أيضاً كان موقف العرب معاكساً تقريبا، إذ قال ٥٧٪ إن هذا الحل «مات» و٣٥٪ قالوا إنه «لم يمت».

ورأى ٤٤٪ من اليهود أن مستقبل إسرائيل سيكون أفضل في حال قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، بينما اعتبر ٣٥٪ أن الحل الأفضل هو ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل وقيام دولة واحدة تحت حكم إسرائيل. وأظهر الاستطلاع أن أغلبية كبيرة من اليهود (٦٨٪) تؤيد ضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل، في أي اتفاق، ما يعني أن حل الدولتين

حكومة إسرائيل لا تقف أمام أي «خطوط حمراء»!

يستغل اليمين المتطرف الإسرائيلي، الذي يشكل العمود الفقري لحكومة إسرائيل الحالية، والمتمثل بحزبي الليكود والبيت اليهودي، الأجواء المشحونة بالتوتر في البلاد عموما والقدس خصوصا، من أجل تشديد السياسة والإجراءات ضد الفلسطينيين وسن قوانين تعسفية.

وأظهرت استطلاعات للرأي العام في إسرائيل، كان آخرها استطلاع نشرته صحيفة «معاريف» يوم الجمعة الماضي، أن الإسرائيليين فقدوا الشعور بالأمن في ظل الهبة الفلسطينية الحالية في القدس.

وبحسب استطلاع «معاريف»، قال ٩٢٪ من اليهود إنهم لا يشعرون بالأمن لدى تجوالهم في المدن العربية داخل الخط الأخضر، و١٠٪ لا يشعرون بالأمن بالتجوال في المدن المختلطة.

ويشار إلى أن الإسرائيليين يعتبرون القدس الشرقية جزءا من إسرائيل. وجاء في الاستطلاع نفسه أن من نتائج هذه الأجواء، تأييد ٥٨٪ من اليهود لفكرة «الترانسفير الطوعي»، و٦١٪ يؤيدون المقاطعة الاقتصادية ضد العرب.

كما أبدت أغلبية كبيرة منهم (٦٦٪) انسحاب إسرائيل من الأحياء الفلسطينية في القدس، باستثناء البلدة القديمة ومحيطها. ورغم تشديد الإجراءات ضد الفلسطينيين، إلا أن ٦٧٪ من الإسرائيليين قالوا إنهم غير راضين من طريقة تعامل رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مع الهبة الفلسطينية الحالية في القدس.

إزالة كل «الخطوط الحمراء»

تعتبر عقيدة الردع واحدة من أبرز مميزات السياسة الأمنية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في كل مكان، وكذلك مع أي جهة معادية لها، وبموجب هذه العقيدة يتم استخدام قوة مفرطة وغير متناسبة، ووفقا للكثير من التحليلات الإسرائيلية يبدو أنه في الوضع الحالي، تعمل الحكومة، خطوة بعد أخرى، على إزالة أي خطوط حمراء، ليس في القدس الشرقية والضفة الغربية فقط، وإنما ضد المواطنين العرب داخل الخط الأخضر.

ومن بين هذه الإجراءات أشير ما يلي:

تغيير التعليمات الموجهة للشرطة بشأن إطلاق النار، وكانت هذه أولى الإجراءات في أعقاب اندلاع المواجهات في القدس، التي رشق المتظاهرون الفلسطينيين خلالها قوات الشرطة بالحجارة والقوا زجاجات حارقة، وبموجب الإجراءات الجديدة تم السماح لأفراد الشرطة في القدس وداخل الخط الأخضر باستخدام الرصاص الحي والقناصة ضد المتظاهرين.

في أعقاب تكرار عمليات الطعن، صدرت تعليمات لقوات الأمن بإطلاق النار على منفذي العمليات بهدف القتل، وبعد ذلك، انفلت سياسيون، بينهم رئيس حزب «ييش عتيد»، يائير لبيد، يطالبون بإطلاق النار «بين العينين» على أي شخص يرفع سكينًا. وفي هذا الإطار تعرض فلسطينيون، في كلا جانبي الخط الأخضر، لإطلاق نار رغم عدم وجود نية لديهم لتنفيذ عملية طعن، أو كان بالإمكان السيطرة عليهم واعتقالهم من دون إطلاق رصاصة واحدة.

مسؤولون سياسيون وضباط شرطة دعوا المواطنين الإسرائيليين الذين يجوزتهم سلاح مرخص لحمله لدى خروجهم من البيت، وسعى رئيس حزب «البيت اليهودي» ووزير التربية والتعليم، نفتالي بينيت، إلى أن يشكل «قدوة» في هذا السياق، حيث أعلن والتقطت صور له واضعا مسدسه على خصرته.

في ظل هذا التصعيد، قررت الحكومة الإسرائيلية، الأحد، سن قانون يسمح بإجراء تفتيش جسدي على أي شخص حتى لو لم يكن مشتبها به بارتكاب مخالفة قانونية، ويسمح تعديل القانون بإجراء أفراد الشرطة تفتيشات على جسد وملاص وأغراض شخص رغم عدم وجود شبهة بأنه يحمل سلاحا، ويشار إلى أن النص الحالي للقانون يسمح بإجراء تفتيش كهذا فقط في حال اشتباه جدي بوجود سلاح بجوزة شخص أو بنيته استخدام السلاح. وقال وزير الأمن

الداخلي، غلعاد إردان، إن «هذه خطوة أخرى أبادر إليها، ضمن سلسلة قرارات، من أجل تعزيز الشرطة وصلحياتها وزيادة الأمن الشخصي في الشوارع». وفي بداية الهبة، صادقت الحكومة الإسرائيلية على تعديل قانون العقوبات من خلال تشديدها وبأن يكون الحد الأدنى للعقوبة على من يدان بإلقاء حجر أربع سنوات سجن فعلي.

إغلاق أحياء عربية في القدس بالمكعبات الإسمنتية وتفتيش الداخلين إليها والخارجين منها، ووضع حواجز عسكرية، وبالإمس وضعت الشرطة الإسرائيلية جدارا «مؤقتا» في جبل المكبر لفصله عن سائر أنحاء المدينة. نقل قوات من الجيش الإسرائيلي، واستدعاء ١٣ سرية من قوات احتياط في حرس الحدود، وتجنيد ٤٠٠ سجنان، ونشر كل هذه القوات في القدس والمدن الإسرائيلية إلى جانب قوات الشرطة.

فرض اعتقال إداري على مواطنة عربية بادعاء أنها عبرت عن رغبتها بتنفيذ عملية في المسجد الأقصى من خلال رسالة بعثت بها بواسطة هاتفها المحمول، وهذه هي المرة الأولى منذ سنوات طويلة جدا التي يستخدم فيها هذا الإجراء ضد شخص يحمل الجنسية الإسرائيلية.

نتنياهو يعلن نيته بإخراج الحركة الإسلامية - الجناح الشمالي خارج القانون، بادعاء أن قادتها «يحرضون» على العنف في الحرم القدسي، وأعلن نتنياهو، خلال جلسة الحكومة أول من أمس، أنه «سنبدأ اليوم إجراءات ضد التحريض، وبضمنها خطوات ضد الحركة الإسلامية التي تقود التحريض، وخاصة ضد مصادرها المالية».

منع طالبات وطلاب «مصائب العلم» و«مجالس العلم» في المسجد الأقصى من الدخول إلى الحرم القدسي.

التحسب من عمليات ينفذها مستوطنون وإسرائيليون متطرفون ضد الفلسطينيين في كلا جانبي الخط الأخضر، فرجل يهودي طعن يهوديا في مدينة كريات آتا معتقدا أنه عربي، وشرطي اطلق النار على شاب يهودي، معتقدا أنه عربي، لأنه كان يحمل سكينًا خلال عراك، في مدينة بات يام، وأرداه قتيلا.

آثار اقتصادية

انعكس التوتر الأمني في أنحاء البلاد على الوضع الاقتصادي في إسرائيل في العديد من المجالات، التي تأثرت سلبا بسبب تراجع شعور الإسرائيليين بالأمن.

ومنذ حوالي الشهر تراجع سفر الإسرائيليين في المواصلات العامة، كما تراجع عدد زوار التجمعات التجارية الكبيرة، وقالت تقارير صحافية إن الشوارع في القدس الغربية بدت مهجورة في أحيان كثيرة، خصوصا في أعقاب الأيام التي شهدت عمليات طعن.

وذكر تقرير أن فرع ترميم البيوت تراجع بشكل كبير، لأن المقاولين في هذا الفرع إما عرب أو يشغلون عمالا عرب، بينما السكان اليهود باتوا يرفضون إدخال العرب إلى بيوتهم.

وأفادت تقارير بأن شركات السياحة لم تنظم جولات للسياح الأجانب، ومعظمها سياحة دينية، في القدس خصوصا، وبدلا من ذلك تتركز هذه الجولات في مدن بعيدة عن القدس، مثل الناصرة وطبريا، ما أدى إلى أضرار اقتصادية للمحال التجارية وفرع الفنادق في القدس خصوصا، ولكن في منطقة وسط إسرائيل أيضا.

وبسبب التوتر الأمني لحقت أضرار اقتصادية بفرع المطاعم في مناطق واسعة في إسرائيل، خاصة وأن عمليات الطعن لم تنحصر في القدس، وإنما وقع عدد منها في تل أبيب والمدن المجاورة لها.

وقال رجل الأعمال الإسرائيلي، يعقوب هلبيرين، مالك شبكة «بصريات هلبيرين»، لموقع «يديعوت أحرونوت»، إن «المصالح التجارية في القدس تطرح أرخص الأسعار في البلاد اليوم، والجميع يبيعون بأسعار نهاية الموسم، لأنه لا خيار أمامهم، وهذا هو الوقت المناسب لمجمي المستهلكين للشراء في المدينة».

تحليلات إسرائيلية للإجراءات العقابية والردعية ضد الفلسطينيين



لحظة إطلاق النار على أسراء عابد من الناصرة في العفولة، لمجرد الاشتباه.

وأضاف أن «المحال التجارية تعاني من الوضع، وخسرت وفقا للتقديرات أكثر من ٥٠ ٪ من دخلها... وشبكة هلبيرين تشغل اليهود والعرب، وجميعهم يعانون. وفي حالاتنا، فنحن شركة كبيرة وإمكاننا امتصاص الخسائر، لكن المصالح التجارية الصغيرة أخذة بالانهيار، ولندي أضداع لا يعرفون كيف سيدفعون إيجار المحل وأجر العاملين، والحديث يدور عن مطاعم وفنادق وحوانيث صغيرة في الشارع».

وأشار هلبيرين إلى أنه «ينبغي أن نتذكر أن المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة هي محرك النمو الأكبر في إسرائيل، نحن نسمع عن صناعة الهاي-تك، لكن المشغل الأكبر في إسرائيل هو المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة، وفي القدس تعاني هذه المصالح من شلل. ومئات وآلاف المصالح التجارية في القدس، التي تشغل عشرات آلاف العاملين، أخذة بالانهيار بكل بساطة».

التهديد بقطع أرزاق الفلسطينيين

من جهة أخرى، هدد وزراء إسرائيليون، بينهم وزير المواصلات يسرائيل كاتس، بإغلاق الضفة الغربية والقدس الشرقية، ومنع العمال الفلسطينيين من العمل في إسرائيل، إلا أن الحكومة الإسرائيلية لم تتخذ خطوة كهذه حتى الآن.

ونشر الباحث في العلاقات اليهودية - العربية في «معهد القدس للدراسات الإسرائيلية»، مارك شطيرن، مقالا في موقع «يديعوت أحرونوت»، السبت، حذر فيه من العواقب الاقتصادية والأمنية، للإسرائيليين والفلسطينيين، والتي قد تترتب على قرار يقضي بمنع العمال الفلسطينيين من الدخول إلى إسرائيل.

وكتب شطيرن أنه «منذ الانتفاضة الثانية، وبشكل أكبر منذ بناء الجدار الفاصل، ارتفعت نسبة سكان شرقي القدس الذين يتم تشفيهم في غربي المدينة، ووفقا لتحليل أجري في معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، واستنادا إلى إحصاء لحظة المواصلات في القدس من العام ٢٠١١، فإن نصف القوة العاملة تقريبا لعرب شرقي القدس يتم تشغيلها في القدس الغربية أو في مدن إسرائيلية أخرى».

وأدت إلى تدمير المجتمع العربي في أرض إسرائيل.

وختم قائلا:.. من الصعب أن نتوقع من أعضاء الكنيست العرب قيادة حكيمة ومسؤولة في هذه الأيام، لكن نأمل أن يبرز وسط القيادة المحلية العربية من يقف التحريض والتطرف، ويعيد المجتمع العربي إلى رشده قبل وقوع الكارثة.

عدالة: الشرطة الإسرائيلية تتصرف على أنها فوق القانون

على صعيد آخر أصدر مركز عدالة لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل بيانا صحافيا أشار فيه إلى أن الشرطة الإسرائيلية قامت بارتكاب الكثير من الممارسات الظالمة والعنف الوحشي لقمع احتجاجات الفلسطينيين في الداخل.

وأكد المركز أن ممارسات الشرطة تشبه ممارسات أنظمة ظلامية عرفها التاريخ، كما تذكر بالحكم العسكري بعد النكبة.

وجاء في البيان، تقوم الشرطة الإسرائيلية بتصعيد شرس ومتطرف في الأيام الأخيرة، وذلك بهدف قمع الاحتجاجات في القرى والمدن الفلسطينية داخل إسرائيل. ثمة عنف وحشي وملاحقة ظالمة وإطلاق يد الشرطة والمخابرات الإسرائيلية في ترويع وترهيب الفلسطينيين ودعمهم عن ممارسة حقهم في التنظيم والاحتجاج. وقد استخدمت الشرطة الإسرائيلية وقوى المخابرات سلسلة من الإجراءات التعسفية وغير القانونية منها الاعتقالات «الاستباقية» بالجملة للناشطين السياسيين، واعتقال أهالي ناشطين سياسيين بهدف الضغط عليهم، واستخدام العنف الجسدي بحق المعتقلين أثناء تواجدهم في مراكز الشرطة. ويمثل محامو مركز عدالة ومركز الميزان وصدوق المدافعين عن حقوق الإنسان، إلى جانب محامين مطوعين، المعتقلين في جلسات تمديد الاعتقال ويجمعون إفادات الناشطين وشهود العيان حول الانتهاكات الصارخة التي تمارسها القوى الأمنية الإسرائيلية.

وجاء من مركز عدالة أن الشرطة الإسرائيلية، بدعم كامل من الجهاز القضائي، تستخدم ممارسات وحشية لا تمت للقانون بصلة من أجل قمع الاحتجاجات الشرعية للمواطنين الفلسطينيين ضد السياسات الإسرائيلية. وتعتبر ممارسات الشرطة شبيهة جدا بممارسات أنظمة ظلامية عرفها التاريخ، كما تذكر بالحكم العسكري الإسرائيلي على الفلسطينيين داخل إسرائيل بعد النكبة، والهدف الأساسي لعمليات الشرطة هو التخويف والترهيب والتهديد لردع الفلسطينيين عن المطالبة بحقوقهم.

وأشار المركز إلى الممارسات التالية: اعتقال أهالي ناشطين سياسيين بهدف الضغط عليهم؛ اعتقلت الشرطة الإسرائيلية عددا من ذوي الناشطين السياسيين بتهم خطيرة جدا منها التحريض على الإرهاب، أما على أرض الواقع، فإن الشرطة لم تجر معهم أي تحقيق، ولبعضهم قيل في مراكز

كبار المسؤولين الإسرائيليين ما زالوا يتعاملون مع المواطنين العرب باعتبارهم «طابورا خامسا يحفر تحت أسس الدولة»!

الشرطة إنهم غير مشتبته بهم بأي مخالفات وقد أطلق سراحهم فيما بعد، هذه الحالات تثبت أن المحاكم لم تبذل أي مجهود في التحقق من الأسس القانونية أو الأدلة الداعمة لطلبات الاعتقال قبل إصدار أوامر الاعتقال. كذلك، اعتقلت الشرطة الإسرائيلية ثلاثة سائقي حافلات باص أقلت المتظاهرين، مع العلم بأنهم كانوا يمارسون مهنتهم ولا تربطهم بتنظيم المظاهرة أي صلة. وقد أبتقت الشرطة سائقي الحافلات رهن الاعتقال حتى صباح اليوم

التالي حيث نقلتهم المحكمة للحبس المنزلي.

اعتقالات «استباقية» غير قانونية: أصدرت الشرطة الإسرائيلية عشرات أوامر الاعتقال بحق ناشطين سياسيين بتهمة «محاولة تنظيم تجمعهم محظور في نهايته نية المشغب»، وذلك بحسب تعبير الناطق بلسان الشرطة الإسرائيلية. وقد اعتقلت الشرطة عدة ناشطين عن مظاهرها وأوامر اعتقال بحق آخرين. من الجدير بالذكر أن هذه الاعتقالات لا يوجد لها أي أساس قانوني، وأن التهم التي تحدثت عنها الشرطة غير موجودة أصلا في كتاب القوانين الإسرائيلي. لا يمكن الإعلان عن مظاهرها بأنها غير قانونية قبل أن تبدأ، ولا يمكن اعتقال مشتبته بهم بناءً على نواياهم وأفكارهم، وهكذا فإن الشرطة الإسرائيلية تتصرف على أنها فوق القانون.

اعتقال الأطفال وانتهاكات صارخة بحقهم: تواصل الشرطة الإسرائيلية سياسة اعتقال الأطفال والانتهاكات الخطيرة بحقهم خلال الاعتقال. في الأيام الأخيرة، اعتقلت الشرطة أطفالاً وحقت معهم من دون أن تسمح لهم بلقاء محام ومن دون وجود أي من ذويهم وفي ساعات الليل المتأخرة، كما أجبروا على التوقيع على مستندات لم يفهموا محتواها، وذلك كله يتناقض جذريا مع قانون الأحداث الإسرائيلي. في جلسة المحكمة، طلبت الشرطة من القاضي أن لا يأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن المعتقلين ليس لديهم أي سوابق جنائية، وذلك بسبب الخلفية الأيديولوجية لاعتقال والأحداث الأمنية الأجدع والمحكمة، في غالب الحالات، تبثت طلبات الشرطة هذه.

عنف الشرطة ضد المعتقلين: عدد من المعتقلين تم نقلهم إلى المستشفى بعد اعتقالهم على اثر الاعتداء عليهم. إحدى الفتيات اللاتي تم اعتقالهن تعانين من نزيف داخلي وكسور في أصبع القفص الصدري. وأحد الأطفال المعتقلين كسرت رجله وخضع لعملية جراحية. كذلك ظهرت علامات العنف والضرب على جسد المعتقلين، والأطفال منهم خاصة، وقد اعترفت الشرطة في حالة واحدة فقط بأنها استخدمت ضد المعتقل «قوة معقولة».

وخلال جلسات المحاكمة، تعاملت المحاكم بتسامح تام مع الانتهاكات الحقوقية الصارخة التي مارستها الشرطة بحق المتظاهرين، والأطفال منهم خاصة، وأصدرت قرارات بتمديد اعتقالات بشكل غير مبرر ويمس بشكل بالغ بالحريات الأساسية للفلسطينيين.

^[1] «اطلاع تقريراً آخر في «المشهد الاقتصادي» - ص 4

«حين تلتقي اليهودية بدولة». كتاب جديد صادر عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»:

تباين الآراء والمواقف بشأن يهودية الدولة قاعدة التوتر الأيديولوجي والاجتماعي بين اليهود في إسرائيل!



(إبأ)

والتوترات بينها وبين الدين). وهذا الأخير هو «النموذج الأكثر شيوعا» كما يصفه شتيرن، مشيرا إلى «تغيرات عميقة» حصلت في داخل هذا المعسكر خلال الجيل الأخير تمثلت، أساسا، في «تعميق وتعزيز البعد الديني، بروز ميول مسيانية والتشديد على قدسية أرض إسرائيل»، وهو ما أحدث أيضا تغييرا في علاقة المعسكر الصهيوني ـ الديني بالدولة، قد تكون له نتائج بعيدة المدى وعميقة الأثر.

ويتناول الباب الرابع، بالعرض والتحليل، مواقف مفكرين ومثقفين من المعسكر العلماني حيال يهودية الدولة، وهو المعسكر الذي ينتمي إليه «واضعو أسس انبعاث الشعب اليهودي السياسي وقادة الدولة حتى اليوم». ويقول شتيرن إنه بينما يعتقد المعسكران الصهيوني ـ الديني والحريدي أنها «يعرفان» ما هي اليهودية وأن تخطباتهما تتجسور حول مكانة الدولة ومؤسساتها في سياق التميز اليهودي «الواضح ضمنا»، يهذي المعسكر العلماني، في المقابل، قبولا تاما للدولة الحديثة بوصفها معطى أساسيا ـ فصلحياتها وأهميتها هي المرسى الذي يبحر منه النقاش ـ لكنه قلق حيال السؤال حول ماهية اليهودية (أهي تقاليد دينية أم ثقافة قومية؟) وإسقاطاتها على الكيان السياسي. وتتعلق الأسئلة المركزية بمكانة الدولة ودورها كمسرح لبلورة وتجسيد التراث، الثقافة والهوية اليهودية، فضلا عن المحنة الناجمة عن الابتعاد عن الدين، الذي شكّل في الماضي القاعدة الأساسية للحياة الاجتماعية والسياسية اليهودية. وفي الختام، يقول شتيرن في مقدمته إن أبواب الكتاب، معا، «تعرض تشكيلة واسعة من وجهات نظر اليهود الإسرائيليين بشأن الدولة اليهودية ودلائلها. ويبدل تعدد هذه الآراء وجهات النظر على عمق الخلاف الإسرائيلي، الذي يغذي ويكرس العوائق والتقيّبات أمام استمرار الوجود اليهودي في إسرائيل، الشعور المستمر بعدم الراحة والمرازة الذي يولده الانتماء الإسرائيلي في هذا الجيل، بينما يخرى الحياة العامة في إسرائيل، في المقابل، ويفني سوق الأفكار فيها ويوفر طاقة ثقافية كبيرة. وفي كل الأحوال، تشكل المواقف المتباينة حيال الدولة اليهودية ومعانيها قاعدة التوتر الأيديولوجي والاجتماعي الذي نعيش في خضمه»!

لا يوليها أهمية دينية، بل يعتبرها مجرد أداة لا أكثر. ويشمل هذا التيار، حسب تصنيف الكتاب، مثلا: حركة «حياة»، وحزب «شاس»، والثاني ـ هو تيار راديكالي ينتمي مواقف متطرفة في معاداة الصهيونية، ينكر أي حق وجود لأي كيان سياسي يهودي قبل قدوم المسيح (بغض النظر عن ممارسات هذا الكيان) ويعتبره تمردا على ملكوت السماء. ويشمل هذا التيار، طبقا للمؤلفين: الطائفة الحريدية، حركة «نيطوري كارتا» ومجموعات متطرفة أخرى. أما الثالث، فهو «التيار المركزي» كما يصفه الكتاب، ويتبنى مواقف براغماتية في القضايا السياسية، من منطلق الحفاظ على التعايش المشترك مع الأغلبية في الشعب الإسرائيلي. ويعتبر هذا التيار نفسه غير صهيوني مؤكدا: «نحن في الشتات في الأرض المقدسة، ويركز جل اهتمامه في الجهد الثقافي ـ التربوي من خلال تعزيز وتحصين مؤسساته التعليمية والدينية. ويشمل هذا التيار، أساسا، حركة وحزب «أغودات إسرائيل».

ويتمحور الباب الثالث حول المعسكر الصهيوني ـ الديني، وهو المعسكر الذي كان لاعبا ثانويا فقط في الحياة العامة الإسرائيلية خلال السنوات التي سبقت إقامة الدولة والعقود الأولى على قيامها، بينما أصبح لاحقا أحد اللاعبين المركزيين في «الدrama الإسرائيلية»، كما يصفها شتيرن. ويزداد وزن هذا المعسكر باستمرار، خلال السنوات الأخيرة، في كل ما يتصل بتحديد الأجندة القومية، سواء على المستوى الفكري أو المستوى العملي، حتى أصبح وزنه هذا يفوق وزنه العددي والنسبي من مجمل السكان اليهود في إسرائيل. وهو يقف اليوم، مرة تلو أخرى، في واجهة الخلاف حول قضايا عديدة في الحياة العامة الإسرائيلية، بل يشكل محركا للفكر والعمل. ويتميز المعسكر الصهيوني ـ الديني بتماثله التام مع الدولة، رغم أنه يجد صوته في تقبل كونها دولة غير دينية، من حيث تعريفها ومن حيث طرق إدارتها وأدائها. ويحدد المؤلفون ثلاثة مقترحات،/مناجح يطرحها هذا المعسكر لتسوية وتنظيم العلاقة بين الدين والدولة: نموذج الفصل (الذي يفصل بين الهوية الصهيونية والهوية الدينية)، نموذج الكلية (الذي يسعى إلى تغيير طابع الدولة العلماني واستبداله بطابع الديني) ونموذج القبول (الذي يقبل الدولة كما هي، لكنه يسعى إلى اصلاحها وتخفيف حدف الاحتكاكات

يتضمن هذا الكتاب أربعة أبواب ـ يرسم الباب الأول صورة شمولية عن اللقاء بين اليهود في إسرائيل والدولة، من خلال عرض وتحليل العوائق والمصاعب الأساسية التي تعترضه وتميزه. إحدى التجارب الرئيسية التي مر بها الوجود الإسرائيلي في أجيال قيام الدولة وترسيخها هي تجربة الخلاف. وقد كانت جبهة خلاف واسع وعميق، بل حد في بعض الأحيان، يشمل عدم الاتفاق على الرواية التأطيرية الإسرائيلية، وجهة الإسرائيليين وتوجهاتهم الثقافية، طابع الحيز الجماهيري العام في إسرائيل ومكانة الدين في الدولة. وعلاوة على هذا، يجد الإسرائيليون صعوبة كبيرة في الاتفاق على الطريق التي ينبغي اعتمادها من أجل التوصل إلى حل، وتوافقية أو ترجيحية، لهذه الخلافات. ويقول شتيرن: «بيدوا أننا نعيش أزمة هوية تلقي بظلالها الثقيلة على الحياة العامة في جيلنا الحالي».

ومن الصورة الشمولية إلى الصورة القطاعية، فكل واحد من الأبواب الثلاثة الأخرى في الكتاب يعرض ويحلل جملة المواقف المركزية حيال الدولة، كما تتبناها كل من مجموعات /قطاعات الهوية اليهودية الرئيسية في إسرائيل. يتمحور الباب الثاني حول مجموعة الحريديم، يعتبرها شتيرن، في مقدمته، «معسكرا كان هامشيا في السابق، لكنه يجتذب اليوم ـ بسبب وزنه العددي الكبير ـ اهتماما جماهيريا واسعا جدا». والمعروف أن الحريديم، إجمالا لا يتبنون الأيديولوجية الصهيونية، التي يعتبرون أنها «تسعى إلى خلق هوية وشعب يهوديي جديدين، كنتاج للفكر القومي الحديث الذي ظهر على خلفية التطورات في الغرب، ولذا فهي مرفوضة»، والحريديم ليسوا معنيين، ولو في الممارسة على الأقل، بالاندماج في المجتمع الإسرائيلي أو الانخراط في ما يسمى «إعمار البلاد»، أما علاقتهم بالدولة فتتراوح بين البرود والجفاء، من جهة، والرفض المطلق من جهة أخرى. وهم يتخطون في أسئلة الأيديولوجية وعملية صعبة يثيرها لديهم مجرد وجود الدولة، فيما يطرح قادتهم إجابات مختلفة، بل متناقضة أحيانا.

ومع هذا، يشير شتيرن إلى أن الكتاب يميّز بين ثلاثة تيارات في هذا المعسكر: الأول ـ التيار الحريدي المعتدل، الذي يعارض تعاطفا فعليا مع الدولة ومصيرها، حتى وإن كان

المجموعة المعرّفة باليهودية والمتماثلة معها في الجيل الحالي يؤدي إلى نشوء معسكرات فكرية واجتماعية من اليهود المنقسمين على أنفسهم في القضايا الأساسية التي تخص الوجود اليهودي. فحتى لو كانوا موحدين في المصير المشترك (في داخل دولة إسرائيل، على الأقل)، إلا أنهم غير موحدين في غايات مشتركة. إنهم يعيشون معا حياة يومية تبتث، تجاه الخارج على الأقل، صورة من النسيج الموحد المتجانس المسمى «المجتمع اليهودي»، غير أن تفسيراتهم لواقع حياتهم مختلفة تماما، بصورة جوهرية. ومن شأن تقسيم المجتمع اليهودي في إسرائيل على أساس علاقته بالدين أن يكشف عن خمسة معسكرات مركزية: العلمانيون، التقليديون، المتديونون غير المتعصبين، المتديونون المتعصبون والحريديم.

وعند هذه النقطة، يشير شتيرن إلى أن «هذا الكتاب لا يتطرق إلى مواقف يهود المهاجر (اليهود خارج إسرائيل) بشأن يهودية دولة إسرائيل، كما لا يتطرق أيضا إلى مواقف مواطني إسرائيل العرب بشأن الدولة اليهودية، وإنما يتركز فقط في النقاش اليهودي الداخلي والإسرائيلي الداخلي». ثم يوضح أن البحث يتركز، بوجه خاص، في معسكرات ثلاثة فقط: الحريديم، المتديونون المتعصبون والعلمانيون، «وهي المعسكرات التي تصدر منها الأصوات الأساسية في النقاش اليهودي الإسرائيلي العام»، مع التأكيد على أن «للمعسكرين للأخيرة دورا، في حلكة الشتات، أصبحت المتعصبين) أهمية كبرى في نظرها ويستحقان انتباها كبيرا، لكن مواقفهما بشأن موضوع البحث في الكتاب، اللقاء مع الدولة ـ لا تحمل أية مميزات خاصة».

الدولة اليهودية ـ حلبة الخلاف المركزية حول الهوية اليهودية
التغيير الثاني الحاسم في مسألة الوجود اليهودي في الجيل الحالي ـ كما يقول شتيرن في مقدمته ـ هو إنشاء دولة إسرائيلية «فقد عاش اليهود في الشتات آلاف السنين، ما أدى إلى تغييب الأبعاد الجماهيرية في اليهودية، فتبلورت كطريقة حياة أفراد، عائلات ومجموعات صغيرة». ويضيف: لكن هذا الوضع تغير مع إقامة دولة إسرائيل. إذ أصبح اليهود يسيطرون على منطقة جغرافية وانتقلوا من وضعية الأقلية المحكومة إلى وضعية الأغلبية السيادةية المسؤولة عن نفسها. وأدى قيام الدولة إلى نشوء مجتمع يهودي يتيح وجود سياسة يهودية، جيش يهودي، جهاز قضائي يهودي ومجال عام يهودي. وقد شكّل ذلك تجديدا ثقافيا، قوميا ودينيا مثيرا. الطاقة الجماهيرية الكامنة في الحضارة اليهودية، والتي كانت مخبأة في حلكة الشتات، أصبحت قابلة للتحقق. ولا عجب، إذن، أن دولة إسرائيل اعتُبرت معجزة يتحقق من خلالها حلم أجيال متعاقبة من اليهود. ويقول: كان من المفترض أن يؤدي إنشاء دولة إسرائيل، ظاهريا، إلى توضيح مسألة الهوية اليهودية ـ فنجمية مجموعات مشتتة وتركيزها في مكان واحد، وضع مسؤولية سياسية كاملة على أعضائها وخلق حالة من الهيمنة الثقافية في الحيز الاجتماعي ـ كان من شأنها أن تشكل، مجتمعة، مواد الأساس الضرورية لبناء الأمة. ولكن بعد ستة وخمسين عاما من قيام الدولة، يتضح أن الدولة اليهودية، وبدلا من حسم مسألة الهوية، قد تحولت إلى حلبة الخلاف المركزية حول مضمون الهوية اليهودية ـ فقد أثار نجاح الصهيونية السياسية، بكل حدة، أسئلة كانت تتطلب حسما فكريا وعمليا تتعلق بماهية الوجود الجماعي اليهودي ودلائله. وبعث وجود دولة اليهود وأدائها العملي الروح في رؤى مختلفة تناقشت فيما بينها لتعسير معنى «اليهودية» ومرادفها. ومن هنا، يصل شتيرن إلى تحديد وتاطرير «موضوع البحث في الكتاب»: «اللقاء بين مجتمع يهودي متعدد الطبقات ومعقد من حيث منظّمته معتقداته وقيمه، كما لم يكن من قبل قط، وبين شكل التنظيم الأكثر أهمية في الوجود اليهودي خلال الجيل الحالي ـ الدولة، التي لم تكن من قبل، هي أيضا، بمفهومها الراهن.

ما هي «الدولة اليهودية» وبم تختلف عن أية دولة «عادية»؟ هذا السؤال المركب هو المحور المركزي الذي يدور حوله الكتاب الجديد الذي صدر في إسرائيل مؤخرا عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، بالتعاون مع «يديعوت سفاريم» دار النشر التابعة لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، ويحاول تقديم الإجابة عنه من منظرات مختلفة نظرا لكونه «سؤالاً مفتاحيا في الكينونة الإسرائيلية»، كما جاء في تصدير الكتاب، الذي شارك في تأليفه خمسة من الأساتذة الجامعيين والباحثين الإسرائيليين في مجالات مختلفة: يديديا شتيرن، بنيامين براون، كالمال نويمان ـ غدون كاتس ونير كيدار.

ويقوم الكتاب، الذي يحمل عنوان «حين تلتقي اليهودية بدولة» ويحتوي على ٥١٢ صفحة من القطع المتوسط، ونشر ضمن سلسلة «مكتبة الديمقراطية» التي يصدرها «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» (في إطار «مشروع أبحاث الدين والدولة»)، على قاعدة اعتبار «إقامة دولة إسرائيل الحدث الأكثر أهمية في تاريخ الشعب اليهودي خلال القرن الأخير، وربما خلال آلاف السنوات الأخيرة حتى» وأن «اللقاء المتميز والمثير بين الدولة بوصفها جسما سياسيا حديثا وبين اليهودية بكونها ثقافة قومية لشعب عريق قد أوجد المصطلح التوليضي «دولة يهودية»، الذي ظهر في «وثيقة الاستقلال»، للمرة الأولى، ثم أصبح لاحقا جزءا مكونا في التعريف الدستوري لدولة إسرائيل».

ويعتبر المؤلفون والناشرون كتابهم هذا «مشروعاً متميزاً، لأنه يرسم، للمرة الأولى، خارطة المواقف المتحاجة في الحياة الإسرائيلية العامة حول مسألة يهودية الدولة ـ مواقف الحقوقيين، الحقوقيين، السياسيين وآخرين، وجميعها تعبر عن رؤى متباينة حيال الدولة، المجتمع الإسرائيلي والشعب اليهودي».

تحولات مركزيان حاسمان

يستهل البروفسور يديديا شتيرن المقدمة التي وضعها لهذا الكتاب بالسؤال: «ما هي اليهودية؟». ويردف قائلا: عاش أبناء وبنات الأجيال السالفة يهوديتهم كتعبير عن تميز متعدد الأبعاد: ديني، قومي، اجتماعي وثقافي، فبالنسبة لهؤلاء، تغذي وجود اليهود، المادي، الروحاني والإدراكي، على جميع مركّبات الهوية المذكورة معا. دون التمييز بينها. غير أن جملة من التغيرات الجورفية في أنماط حياة اليهود خلال الأجيال الأخيرة أدت إلى تفكك حزمة الهوية هذه. وبرز من بين هذه التحولات، بوجه خاص، اثنان مركزيان وحاسمان: الأول ـ الغلمنة ـ فقد كانت مركزية المركب الديني في الهوية اليهودية واضحة ومفهومة ضمنا، على الدوام. هكذا كانت الحال في جميع مراحل تاريخ الشعب اليهودي: في فترة الهيكل، ثم خرابه ثم غيابه؛ لدى فوزه بحكم ذاتي ثم تشفته بين الأمم؛ في فترات الازدهار، والنمو والعصر الذهبي، كما في فترات الانحطاط، الانتكاس والإبادة، في فترات الشتات في الغرب والشتات في الشرق. ولكن الملاحظ خلال القرنين الأخيرين بروز وتفضيل يهودية أخرى جديدة: أبناء وبنات الجماعة معنيون بحفظ هويتهم المتميزة، من خلال تأكيد وإبراز مركّبات القومية، المجتمع والثقافة (أو أي منها)، بينما ينفض كثيرون المركب الديني عن أنفسهم. وبالفضل، خلفا للمنسجيين من جادة الدين خلال الأجيال السابقة، والذين جسّد اعتمادهم عن الدين رغبة في خلق هويتهم اليهودية الكلية والتحرر منها، نرى أن اليهود الذين يتحارون نمط الحياة المنحتر من أي التزام ديني ـ «العلمانيون» ـ في الأجيال الأخيرة، يتسكنون بهوية يهودية كاملة وغير مهادنة. إذ يشكّل الدين بالنسبة إليهم مركبا أساسيا وحيويا في الهوية اليهودية. هؤلاء ليسوا جزءا من الجماعات اليهودية المتدينة، لكنهم جزء حي من الجمهور اليهودي بعمان ومفاهيم أخرى. وقد شكّل هذا التغيير منعدّطا ونقطة تحول في تاريخ اليهودية، لأنه يحدد (من حدة)، إلى أقصى حد، مسألة ماهية اليهودية. ويقول شتيرن إن تعدد المواقف تجاه الدين في إطار

«لا وجود لقومية إسرائيلية»!

عدد من انعكاساتها بعيدة الأثر، إذ ترتب عليها تقليص اليهودية إلى أبعاد دينية خلافا للرأي السائد وللمفاهيم والمنطلقات الأساس للصهيونية وأصحاب فكرتها المركزيين وفي مقدمهم هرتسسل، كما أن من شأنها تجزئة اليهودية إلى قوميات مختلفة (إسرائيلية، أميركية... إلخ) وبالتالي سينشأ فصل بين يهود إسرائيل ويهود الشتات، كذلك سيضطر مواطنو إسرائيل اليهود إلى اختيار دائرة انتمائهم ـ إسرائيليون أم يهود». وهذا ما ينطبق أيضا على «عرب إسرائيل» الذين سيفقدون هويتهم القومية الخاصة وسيضطرون إلى أن يكونوا إسرائيلييين في قوميتهم. إلى ذلك ستكف إسرائيل عن كونها دولة قومية للشعب اليهودي، وسيصبح التعريف الدستوري للدولة كـ «يهودية وديمقراطية» علامة ميتة. لقد اعتقد مؤسسو الدولة بأن قيامها (إسرائيل) في حد ذاته سيحل لغز الهوية القومية الذي أقلق يهود الشتات، غير أنه اتضح أن العكس هو الصحيح، فالسيادة تؤسس (تشكل) ساحة الصراع على الهوية من خلال البعد الملموس الذي تعطيه لهذا الصراع. هذا فيما يريد أصحاب الاتماس حل اللغز بواسطة محو الهوية القومية اليهودية، وهو ما ترفضه المحكمة العليا والأكثرية العظمى من يهود إسرائيل والشتات.

بين «المواطنة» والقومية»، ويؤكد بذلك على عدم وجود تماثل بين الأمرين. إذ أن المواطنة (أو الجنسية) إسرائيلية في حين أن القومية هي إثنية- ثقافية.

ولكن السؤال: هل توجد قومية إسرائيلية بالملموس أو «على الأرض»، حتى وإن لم يكن القانون قد اعترف بها بعد؟ هذه المسألة تنطوي على أهمية بالغة، ذلك لأنه في القضية السابقة أكد رئيس المحكمة الإسرائيلية العليا أغرانسات أن إصدار قرار حكم مبدئي بشأن وجود قومية إسرائيلية يستوجب إثبات وجودها بمعايير موضوعية، وأنه لا يكفي أن الملتزميين يشعرون، من الناحية الذاتية، بأنهم أبناء قومية إسرائيلية.

وعليه رفضت المحكمة العليا الاتماس الجديد، فـ ٦٥ عاما من «الاستقلال»، والسيادة الإسرائيلية» لم تنتج قومية جديدة، إسرائيلية، يتشارك فيها أبناء الديانات المختلفة، والمجموعات الإثنية المختلفة في إسرائيل.

هل تعتبر قراءة المحكمة الإسرائيلية العليا للواقع قراءة

سلمية؟ لا شك في أن غاية الملتزميين نبيلة وسامية: منع التمييز للأسوأ ضد العرب في إسرائيل. غير أن الطريق التي اختاروها لتحقيق هدفهم ـ الاعتراف بوجود قومية إسرائيلية ـ هي طريق مرفوضة وباطلة، وقد أشارت المحكمة العليا إلى

المحكمة بأفضلية نسبية للبت فيه، كما أن الانعكاسات والتداعيات التي ستترتب على خلق الوضعية أو المكانة الجديدة ـ ستكون كارثية ومصيرية بالنسبة لصورة الدولة وطبيعتها ومستقبلها. غير أن المحكمة العليا قررت أن الموضوع قابل للنقاش والبت القضائي (ليس فقط من الناحية المعيارية وإنما أيضا من الناحية المؤسسية)، لا سيما وأن بنود تسجيل النفوس نوقشت وبحثت مرارا في الماضي أمام المحاكم الإسرائيلية. وعليه توجهت المحكمة العليا نحو بحث جوهر الموضوع. وقد ادعى الملتمسون بأن نموذج القومية الملائمة هو نموذج القومية المدنية، والذي تعتبر القومية والمواطنة بموجبه وحدة واحدة لا فرق بينهما. ففي فرنسا، على سبيل المثال، يعتبر جميع المواطنين الفرنسيين أبناء القومية الفرنسية، وكل من هو غير مواطن في الدولة لا يمكن له أن يكون ابن هذه القومية. ويعارض الملتمسون النموذج البديل، نموذج القومية الإثنية- الثقافية، الذي ينبثق فيه الانتماء للقومية من سمات موضوعية مشتركة من قبيل: اللغة، الدين، الثقافة والذاكرة التاريخية الجماعية. وقد قضت المحكمة العليا، بحكم الأمر الواقع، بأن القانون الإسرائيلي يرفض نموذج القومية المدنية، وهناك دلائل قاطعة على ذلك، وعلى سبيل المثال فإن تسجيل النفوس ذاته يتضمن فضلا

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdop

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 – 2 – 2966201

فاكس: 00970 - 2 – 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي